جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية– دراسة حالة: دائرة التمويل الصغير/ الانروا

إعداد

شذى اكباريه

إشراف

د. سماح صالح

د شاكر خليل

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة بكليّة الدراسات العليا في جامعة النّجاح الوطنيّة، نابلس – فلسطين.

2020م

دور القروض النسويّة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية– دراسة حالة: دائرة التمويل الصغير/ الانروا

إعداد

شذى اكباريه

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ:25 / 8 / 2020م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
د. سماح صالح / رئيساً ومشرفاً	.....
د. شاكر خليل / رئيساً ومشرفاً	.....
د. سلامه سالم / ممتحناً خارجياً	.....
د. رابح مرار / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى أقرب الناس إلى قلبي وأولاهم بحبي

إلى من وسعتني رحمتهما صغيرة، وأسعدتني صحبتهما كبيرة، إلى والديّ العزيزين

إلى الإنسان الذي أحببته حباً جماً

إلى من تربع في قلبي وجعل حبّه وساماً على صدري، إلى من نقشته الأحبار في

إلى جميع أحبتي وأقاربي وأصدقائي وجميع من حفّزوا همتي لطلب العلم، وإلى سائر

المسلمين في الأرض.

وعسى ألّا تفوتني منهم دعوة صالحة قد يحجب الله بها عني غاشية العذاب، أو

يجزيني بها حسن الثواب.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر والتقدير

استجابة لقوله تعالى: **(ومن شكر فإنّما يشكر لنفسه)** {النمل،40} ، وعرفاناً بالفضل لأهله، فإنني أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الطاقم التدريسي في كليه الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، والعاملين فيها، لما أسدوه لنا طيلة مسيرتنا التعليميّة في هذه الجامعة العريقة، ولا أستثني أحداً منهم، فكل في موقعه قد أسهم بوصولي إلى هذه المرحلة العلمية من حياتي.

.

الباحثة

إقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية– دراسة حالة: دائرة التمويل الصغير/الانروا.

أقر بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة ككاملة، أو أيّ جزء منها لم يقدّم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثيّ لدى أي مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced is the Researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالبة: **Student's Name:**

التوقيع : **Signature :**

التاريخ: **Date:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الملحقات	ط
الملخص	ك
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها	
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	4
أسئلة الدراسة	5
فرضيات الدراسة	5
أهداف الدراسة	6
أهمية الدراسة	7
حدود الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
الإطار النظري	11
الدراسات السابقة	29
التعقيب على الدراسات السابقة	41
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
منهج الدراسة	43
مجتمع الدراسة	43
عينة الدراسة	44
أداة الدراسة	45
صدق الأداة	47

ثبات الأداة	47
إجراءات الدراسة	48
متغيرات الدراسة	49
المعالجات الإحصائية	50
الفصل الرابع: النتائج والتحليل	
نتائج أسئلة الدراسة	52
النتائج فرضيات الدراسة	57
مناقشة النتائج والتوصيات	66
المصادر والمراجع	85
الملاحق	92

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول (1)	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة	44
الجدول (2)	محاور الاستبانة ومجالاتها	46
الجدول(3)	معاملات الثبات لمحاور ومجالات الدراسة	48
الجدول(4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي	53
الجدول(5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية	55
الجدول(6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات درجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة	56
الجدول(7)	المتوسطات الحسابية لدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	58
الجدول(8)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	58
الجدول(9)	المتوسطات الحسابية لدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي	59
الجدول(10)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي	60
الجدول(11)	المتوسطات الحسابية لدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر	61

الجدول(12)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق لدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر	61
الجدول (13)	المتوسطات الحسابية دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	62
الجدول (14)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	63
الجدول (15)	المتوسطات الحسابية دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي	64
الجدول (16)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي	64
الجدول (17)	المتوسطات الحسابية دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.	65
الجدول (18)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.	66

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق (1)	قائمة أسماء المحكمين	93
ملحق (2)	الاستبانة بصورتها النهائية	94

دور القروض النسويةِ في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية– دراسة حالة: دائرة التمويل الصغير الأنروا

إعداد الطالبة

شذا اكباريه

إشراف

د. سماح صالح

د. شاكر خليل

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية– دراسة حالة: دائرة التم ويل الصغير، كما هدفت التعرف إلى الفروق في بعض المتغيرات وهي: (الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمر) لكل من دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي. وتم استخدام المنهج الوصفي بأحد صورة التحليلية، ومن أجل تحقيق ذلك قامت الباحثة بتطوير استبانة تكونت من ثلاثة مجالات هما: (دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي، و دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي، نظرة المجتمع للمرأة)، وقد اشتمل مجال " دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي " على (16) فقرة فيما تكون محور" دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي " على (12) فقرة، ومجال" نظرة المجتمع للمرأة" الذي يتشمل على(4) فقرات، فأصبحت بصورتها النهائية مكونه من (32) فقرة، حيث تم قياس صدقها وثباتها، ومن ثم تم توزيعها على عينة بلغ حجمها (350) مقترضة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية. بعد جمع البيانات تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً بلستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

أشارت نتائج الدراسة إلى ما يأتي:

- دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية كان متوسط حيث قد بلغ المتوسط الحسابي (3.16) وهذا يشير الى ان القروض المقدمة من دائرة الإقراض الصغير الاونروا تلعب دور متوسط في التمكين الاقتصادي
- دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية كان متوسط حيث قد بلغ المتوسط الحسابي (2.91) وهذا يشير الى ان القروض المقدمة من دائرة الإقراض الصغير الاونروا تلعب دور متوسط في التمكين الاجتماعي
- درجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة كان متوسط حيث قد بلغ المتوسط الحسابي (3.25) وهذا يشير الى ان القروض المقدمة من دائرة الإقراض الصغير الاونروا تلعب دور متوسط في تحسين نظرة المجتمع للمرأة.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة جملة من التوصيات كان أهمها:

- دفع صانعي القرار نحو اتخاذ الاجراءات التي تعمل على تسهيل حصول النساء على قروض للمشاريع الصغيرة.
- ضرورة العمل على زيادة قيمة القروض المقدمة للنساء من قبل دائرة الاونروا.
- العمل على توفير إرشادات عامة للمقترضات من دائرة الاونروا من اجل زيادة تمكينهن الاجتماعي والاقتصادي.
- ضرورة الحاق النساء المقترضات الى دورات تأهيلية من اجل زيادة التمكين الاجتماعي والاقتصادي لديهن.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

- **المقدمة**
- **مشكلة الدراسة وأسئلتها**
- **فرضيات الدراسة**
- **أهداف الدراسة**
- **أهمية الدراسة**
- **حدود الدراسة**
- **مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية**

المقدمة

أن دولة فلسطين تمكنت من الوصول لإنجازات مشهودة في سبيل التقدم بالمرأة والعمل النسوي في العديد من المجالات، حيث حققت المرأة الفلسطينية منجزات في الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فهي اليوم وزيرة، أو رئيسة بلدية أو عضو في المجلس التشريعي.

حيث تزايد اهتمام الدول بحقوق الإنسان، تنامت الأفكار والقيم الداعية إلى المساواة بين الجنسين وتوفير الضمانات التي تكفل للنساء التمتع بقدر مناسب من الحقوق والحريات التي دعت إليها المعاهدات الدولية. يأتي تفعيل دور المرأة مع وضع الاهتمام بحقوقها والنهوض بأوضاعها من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مقدمة التحديات التي تواجه الدول العربية وعلى وجه الخصوص دولة فلسطين (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية،2018).

وتعد المرأة الفلسطينية من العناصر المنتجة في الدولة حيث أنها تشترك مع الرجال في الكثير من الأعمال والمناصب فتعمل على إقامة المشاريع الواسعة والصغيرة، كما أن التشريعات والقوانين في دولة فلسطين تسمح للمرأة بالتملك والاستعانة بالقروض لتتمكن من تحقيق المتطلبات التي تسعى المرأة إلى تحقيقها وذلك من أجل تمكينها اقتصادياً واجتماعياً، كما وأن الغاية من تمكين المرأة بالتركيز على الناحية الاجتماعية والاقتصادية هو مشاركة المرأة الفلسطينية بصورة فعالة في اصدار القرارات والمشاركة بها من خلال اتساع الفرص المتاحة لها، كما وأن المشاركة الخاصة بالمرأة تستوجب تطويرها لنفسها وتنمية قدرتها لتتمكن بقوتها من إحداث تغيير في المجتمع الفلسطيني، وباعتبار المرأة عنصراً منتجاً يتطلب ذلك توفير تمويل وقروض لها من اجل إقامة العديد من المشاريع التي تحتاجها(الأحمد، 2012).

كما ويعتبر التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة من أهم القضايا التي تهتم بها الشعوب والدول على اختلاف الأعراق والأجناس ، على الرغم مما تقوم به من مهمات بمختلف الجهات من أجل دعم وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة إلا أن العديد من المعوقات تقف وتعرقل المرأة من المشاركة الفعالة في كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية، ومن أكثر العراقيل التي تقف أمام تمكين المرأة هو العامل المادي والتمويل الخاص لإقامة مشروع صغير أو متناهي الصغر لها لكي تبدأ به حياتها دون الالتفات للظروف التي تعيشها فمشاركة المرأة في العمل وقوتها الاقتصادية يعتبر من أفضل الطرق التي يتم استثمار الطاقات والقدرات التي تتمتع بها المرأة وهذا يساعد على تحويلها من فئة المعالين إلى فئة المشاركين اقتصادياً واجتماعياً كخيار لا غنى عنه لرفع مستوى الأداء الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز العملية التنموية وتحقيق المستوى المنشود من رفاهية المجتمع والأفراد وخاصة في ضوء حقيقة أن إنفاق المرأة بالأساس يكون على نحو التعليم والرفاهية وعليه فكلما كانت المرأة أكثر تمكيناً انعكس ذلك على رفاهية الأسرة وبالتالي على المجتمع ككل(الطراونه، 2013).

وللتعرف على دور القروض التي تمكن النساء من البدء بمشاريعهن الخاصة التي تمكنهن من تحسين أوضاعهن الاقتصادية، ونظرة المجتمع لهن كونهن منتجات وليس مستهلكات فحسب، ومدى هذا التمكين على مختلف جوانب الحياة، تسعى الباحثة من خلال دراستها لمعرفة دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية– دراسة حالة: دائرة التمويل الصغير.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تشير الإحصاءات إلى أن عدد مؤسسات الإقراض في انتشار متزايد، وبالأخص تلك المؤسسات الإقراضية التي تسعى وتنادي بتمكين النساء اقتصادياً عن طريق تمويل مشاريعهن في مختلف القطاعات، حيث بلغ عدد فروع ومكاتب مؤسسات الإقراض المتخصصة 87 فرع ومكتب في نهاية العام 2019 في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وشكلت النساء نحو 48% من إجمالي عدد العملاء في نهاية العام 2019، إلا أن الفجوة ما زالت كبيرة جداً فمشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد بشكل عام وفي سوق العمل بشكل خاص هي مشاركة ضئيلة مقارنة بالمقاييس العالمية والإقليمية(الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتاهي الصغر، 2020).

ونظراً لانتشار المشر وعات ذات الطابع الصغير وتعدد المؤسسات الإقراضية والتنموية في فلسطين فتنبع أهمية البحث لقياس الأثر الحقيقي للدور الذي تلعبه في محاولة تمكين النساء في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن هذه البحوث يجب أن تجذب انتباه واضعي السياسات إلى أهمية تمويل المشاريع الصغيرة و أهمية البحث عن أساليب جديدة ومختلفة لتطويرها بما يتناسب مع تحقيق الهدف ، ومن خلال الملاحظة العملية وعملي في الميدان لأ كثر من ثمانية عشر عاماً إن مؤسسات الإقراض في تزايد وأن عدد مؤسسات الإقراض التي تقوم بدعم وتمويل المشاريع الصغيرة لكلا الجنسين والتي تختص بمصطلح التمكين للنساء بات يتم التداول فيه على مستوى المؤتمرات والورشات ووسائل الإعلام، لذلك هناك رغبة من خلال تناول موضوع دور القروض المقدمة للنساء في تمكينها ا لاجتماعي والاقتصادي، للوقوف على مدى فاعلية هذه القروض في تمكين النساء اجتماعياً واقتصادياً في شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدات وعلى ماذا ينعكس كل من التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

وتتلخص مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

ما دور القروض النسوية التي تقدمها دائرة التمويل الأصغر "الأونروا" في التمكين الاقتصادي للمرأة في شمال الضفة الغربية؟

- ما دور القروض النسوية التي تقدمها دائرة التمويل الصغير "الأونروا" في التمكين الاجتماعي للمرأة في شمال الضفة الغربية؟
- ما درجة مساهمة القروض التي تقدمها دائرة التمويل الصغير "الأونروا" في تحسين نظرة المجتمع للمرأة؟
- هل تختلف استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية باختلاف المتغيرات الشخصية (الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمر)؟
- هل تختلف استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية باختلاف المتغيرات الشخصية (الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمر)؟

فرضيات الدراسة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف إلى دور القروض النسوية المقدمة من "دائرة الأونرو ا" في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية.

- التعرف إلى مدى قدرة القروض المقدمة في تحسين الأوضاع المعيشية للنساء وتمكينها من الاكتفاء الذاتي.
- التعرف إلى كيفية مساهمة القروض المقدمة في دعم وتعزيز دور النساء اجتماعياً.
- التعرف إلى كيفية مساهمة القروض المقدمة في دعم وتعزيز دور النساء اقتصادياً.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال جملة من الأمور التي يُمكن اجمالها حسب الآتي:

- تفيد الجهات الواضعة للسياسات وإدارة الدائرة في مدى فاعليتها في تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- كون هذه الدراسة تجرى على دائرة التمويل والتي تتناول دورها في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة فبالتالي يمكن وضع النتائج التي تم التوصل إليها أمام واضعي الخطط الاستراتيجية لمساعدتهم في تطوير المنتجات من أجل تحقيق هدف التمكين وفي معالجة الخلل إن وجد.
- تعتبر هذه الدراسة إطار مرجعي لعمل مؤسسات الإقراض تبعاً للنتائج التي يتم الحصول عليها بعد هذه الدراسة.

حدود الدراسة

ستقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

الحد البشري: جميع المقترضات من دائرة التمويل الأصغر الأونروا.

الحد المكاني: محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس، جنين، طولكرم).

الحد الزماني: العام 2019– 2020.

مصطلحات الدراسة

سعت الدراسة لتعريف المصطلحات الآتية:

القروض النسوية: هي قروض خاصة للمشار يع النسائية أو الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل داخل المنزل أو لإنشاء مشاريع ونشاطات داخل المنزل ولغايات استهلاكية، ويعتبر هذا القرض بمثابة القرض العائلي تنوب ربة المنزل عن العائلة فيه، وحجم القرض النسائي يتراوح ما بين 200 دينار ولغاية 2000 دينار وفترة السداد تبدأ من 4 شهور وحتى 24 شهر.

الأونروا: هي (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى) وتقدم المساعدة والحماية وكسب التأييد لحوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك إلى أن يتم الوصول لحلول لمشكلاتهم. ويتم تمويل الأونروا تمويلاً كاملاً تقريباً من خلال المساعدات الاجبارية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتأسست في أعقاب النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948. وتم تأسيسها بموجب القرار 302 (رابعاً) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول عام 1949 بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئي فلسطين. وأهم الخدمات لها التنمية البشرية والخدمات الإنسانية تشمل التعليم والرعاية الصحية وشبكة الأمان الاجتماعي والدعم والبنية التحتية وتحسين المخيمات المجتمعية والاستجابة الطارئة وخدمات الإقراض.

التمكين الاقتصادي للمرأة (اصطلاحاً): هو الطريقة المؤدية لوعي المرأة سواء كانت فردية أو جماعيةٍ لتؤثر بها على علامات القوة الاقتصادية في حياتها فت حقق الثقة بالنفس و تتمكن من التصدي للتمييز العنصري مع الرجال (سلامي، 2013)، **ويعرف إجرائياً** توفير الفرص الاقتصادية للمرأة عن بطريقة منسقة من قبل مؤسسات الإقراض لتوسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية وتشجيع العمل اللائق والمنتج وتحسين فرص الوصول للتمويل.

التمكين الاجتماعي للمرأة: هو أسلوب يستخدم في تعزيز وتقوية الدور في مجموعة أمور منها تفعيل دور المرأة بالقضايا المجتمعية ودورها في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع ورفع نسبة الوعي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والعمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على التوازن بين مسؤولياتها ودورها التنموي. ومؤشرات التمكين الاجتماعي هي التمكين الذاتي والقوة على التغيير داخل الأسرة والتمكين المجتمعي.

محافظات شمال الضفة الغربية: هي المحافظات الواقعة في منطقه شمال الضفة الغربيةٍ وتضم كل من نابلس وجنين وقلقيليةٍ وطولكرم وطوباس وسلفيت.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري

مقدمة

تزايد بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة اهتمام الدول والحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بسبب ارتباطها الوثيق بعملية التنمية بمختلف مجالاتها، وتسهم هذه المشروعات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، كما وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد التوجهات التي تتبعها الدول بهدف تحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لما لها من خصائص متميزة في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه المشاكل مشكلة البطالة التي تواجهها اقتصاديات دول العالم المختلفة ومنها فلسطين بسبب آثارها السلبية في مختلف مجالات الحياه، فكانت نسبة البطالة في فلسطين سنة 2015 نحو 25% ويعزى ذلك إلى سياسة الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تدمير البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين (زنديق، 2017، ص12).

حيث ساهمت المرأة الفلسطينية طوال تاريخ نضالها الوطني في عمليات النضال الكفاحية وعملية التنمية، واستخدمت آليات متنوعة وأشكالاً متعددة تنسجم مع حركة القوى السياسية، حيث تجسد دور المرأة جلياً من خلال المنابر والمؤتمرات، التي نادت بحقوق المرأة والاعتراف بها كعنصر مهم في الحياة، باعتبار التقدم وتمكين المرأة في مجالات العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي هو الطريق للتنمية، وتعزيز مكانتها في المجتمع (الدراغمة، 2014، ص32).

حيث تشير دراسة (عبد الغني وباحشوان، 2014) أن ظهور مفهوم التمكين في نهاية تسعينيات القرن العشرين، وأصبح الأكثر استخداماً في سياسات وبرامج منظمات المجتمع المحلي وهو من أكثر المفاهيم التي تسعى إلى إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في التنمية، من خلال آليات تمكن المرأة من عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاعتماد على الذات في تحسين أوضاعها المعيشية، والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات التي تمس جوانب حياتها، فالتمكين يهدف إلى توفير سياق تنموي يستند على المشاركة والتفاعل بين فئات المجتمع، وتطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه يحقق التوازن والاستقرار في المجتمع. والتمكين لغوياً يعني القوة والتعزيز كما يشير إلى منح السلطة القانونية إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما. ويركز التمكين على نقاط القوة في الناس وتوفير الفرص والموارد للناس لاكتساب الخبرات والمهارات التي تمكنهم من السيطرة على حياتهم وبالتالي فالتمكين عملية متعددة الأبعاد الاجتماعية التي تساعد الناس على السيطرة على حياتهم الخاصة بل هو عملية تعزيز القوة لاستخدامها في حياتهم الخاصة ومجتمعاتهم من خلال التأثير في القضايا المهمة في المجتمع من خلال تعليم الناس المهارات والمعارف التي من شأنها تحفيزهم على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين أحوالهم.

فللتمكين الاقتصادي للمرأة هو قدرتها على النجاح والتقدم اقتصاديًا وامتلاكها الصلاحيات لصنع القرارات الاقتصادية واتخاذ إجراءات بشأنها – هو حق إنساني أساسي ، فمشاركة المرأة اقتصاديا يساهم في رفع الناتج المحلي، ويوفر حياة افضل لها ولأسرتها وهو عنصر مهم من عناصر تقدم المجتمعات وفي مكافحة الفقر tخروج المرأة للعمل لم يعد "حقا" يقدم لهن، بل ضرورة اقتصادية في بناء المجتمع.

القرض الصغير

يستخدم مصطلح القرض الصغير في الاشارة الى تقديم خدمات مالية الى الفئات الفقيرة من السكان، حيث تشمل هذه تقديم الائتمان وخدمات الادخار والتأمين والخدمات الاستشارية، وتكمن أهمية التمويل الصغير في أنه يستهدف الفئات الفقيرة المهمشة والتي ليس لها القدرة على الوصول للخدمات المصرفية التقليدية (أبو فحم، 2009).

أبو فحم، زياد (2009)، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، الامارات.

وقد عرفت الشبكة الفلسطينية للاقراض قطاع التمويل بأنه أداة فعالة للتنمية الاقتصادية تهدف الى الحد من الفقر في المجتمع، وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك، فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة، وهذه المقدرة لا تؤهلهم للحصول على خدمات مالية من البنوك، بحيث يتم تمويل مشاريع صغيرة توظف عشرة عمال فأقل بشروط وضمانات بسيطة سعياً لتنميتهم وتطويرهم (الشبكة الفلسطينية للاقراض، 2003).

أهمية القرض الصغير

يساعد التمويل الصغير الفقراء على زيادة دخلهم، وتنمية مشاريعهم، مما يجعلهم أكثر قوة على مواجهة التحديات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير أداة فعالة من أدوات التمكين التي تجعل الأشخاص قادرين على احداث تغيير اقتصادي واجتماعي للأفضل، كما أن النساء

المستفيدات من مؤسسات التمويل الصغير يتولد لديهن القدرة على التفاعل مع المجتمع والثقة بالنفس والاستقرار المادي، كما يعمل على الحد من تأثر الفقراء بالمخاطر الخارجية مثل السرقة، فيعتبر الدخل الذي تدره المشاريع والذي يساعد على تنوع مصادر دخل الاسرة بالاضافة الى تطوير المشروع ذاته، ضمان للأمن الغذائي وتعليم الأطفال وتربيتهم (البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2012).

خصائص التمويل الصغير

يعتبر التمويل الصغير أداة فعاله لاخراج الفقراء من دائرة الفقر، فيتميز بتركيز الخدمات على الفقراء أصحاب الدخل المحدود رجالا ونساء الذين لا يستطيعون الوصول الى المؤسسات المالية الرسمية، كما أنه يعتبر الاقراض الملائم للفئات المستهدفة وتمكينها من الحصول على قروض صغيرة وقصيرة الأجل ومتكررة، وذلك باستخدام بدائل للضمانات مثل (ضمان المجموعة، المدخرات الالزامية) من أجل تشجيعها على السداد، واجراء تقييم للمقترضين وللاستثمارات بشكل غير رسمي يستند الى الشخصية، واجراء تقييم بسيط للتدفق النقدي وللمشاريع فيما يتعلق بالقروض الأكبر والأطول أجلا، وتقديم خدمات ادخار طوعي، وعمليات التحصيل المريحة .(Burjorjee, 2004)

أهداف التمويل الصغير

يسعى الاقراض الصغير الى مكافحة الفقر، حيث يعتبر المجال الأكبر في توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، كما يعمل على رفع مستوى التعليم حيث يوفر رأس مال لتغطية النفقات التعليمية وأي خطط تهدف لتطوير المهارة والكفاءة الأسرية والفردية، أيضا يساهم في رفع

وتحسين مستوى المعيشة والخدمات وتحسين السكن وتطوير نظم الخدمات المقدمة سواء من خلال استثمار فائض الدخل في ذلك أو الاقتراض لتمويل ذلك،كما يعمل على تمكين المرأة وتقويتها: وبالتالي دعم مبدأ المشاركة في القرار الأسري حيث تؤكد معظم الدراسات أن للمرأة أفضلية في الأداء سواء على صعيد الالتزام بالسداد أو على صعيد استثمار الزيادة في الدخل (العاجز 2010).

خلفية عامة حول دائرة التمويل

انبثقت دائرة التمويل الصغير في واحدة من أكثر بيئات التمويل الصغير صعوبة في العالم والتي يطغى عليها عقود من الاحتلال والقيود الفريدة على المؤسسات والتجارة . فقد بدأ البرنامج في العمل في غزة في عام 1991 عندما عمل الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة على تقليص الواصلين لسوق العمل الإسرائيلي. وقد تفاقمت الصعوبات الناجمة عن ذلك بسبب انخفاض عائدات الفلسطينيين من الخليج العربي في أعقاب حرب العراق التي حدثت في ذلك العام . ومن أجل إنعاش الوظائف المحلية قامت الأونروا بتوفير قروض للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبدأت عملها برأس مال ابتدائي قيمته 407,000 دولار . فمن هنا تطورت لتصبح هذه الدائرة مؤسسة الإقراض الصغير في الضفة الغربية وغزة، علاوة على تبوأها مركزاً فريداً كمنظمة إقراض صغير إقليمية . حيث كان تمكين المرأة التي تواجه صعوبات إضافية كصاحبة عمل من الأولويات ، فكانت نسبه 30% من القروض التي قدمتها الدائرة لأصحاب العمل من النساء.

يعتبر تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً موضوعاً رئيسياً لحقوق المرأة، ومن خلال اتباع منهجية مؤسسات الإقراض والقروض في الضفة الغربية، حيث يعمل البرنامج على تحسين الأمن

الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. وكأي مجتمع بشري يسعى في ظل ندرة الموارد الطبيعة إلى التطوير الجاد في رأس المال البشري ، كان لابد من استثمار قدرات النساء، واللاتي يشكلن عادة نصف المجتمع، ولتحقيق ذلك يجب توفير معطيات إيجابية للمرأة تمكنها من المساهمة الفاعلة والفعلية، فالمرأة تشكل قوة فاعلة ومؤثرة في بيئتها إذا أزيلت من أمامها التحديات والصعوبات المختلفة (العاجز، 2008).

دائرة التمويل الصغير / الأونروا

دائرة تابعة للأ ونروا تقوم بتوفير فرص مستدامة لإدرار الدخل للفلسطينيين علاوة على المجموعات الفقيرة والمهمشة والنساء، وتسعى الدائرة من أجل تحقيق مستوى معيشة لائق للفلسطينيين. وتعد التنمية البشرية هدفاً مهماً لدائرة التمويل الصغير إلا أن هذه الخدمة ينبغي أن يتم استدامتها ، وهي تعمل وفقاً للمعايير والممارسات المتبعة في الصناعة العالمية للإقراض الصغير وتهدف إلى استرداد نفقاتها التشغيلية.

عمل ومهام وكالة الأونروا

كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة "الأونروا" بتقديم الدعم والخدمات بما في ذلك الدعم في حالة الطوارئ، وتقديم الحماية للاجئين الفلسطينيين في مناطق ولايتها ليتمكنوا من تحقيق كامل إمكاناتهم في مجال التنمية البشرية وذلك إلى أن يتم التوصل لحل عادل ودائم لمحنتهم. و تقدم الأونروا الدعم ل 5.4 مليون لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة . ووفق إحصائيات "الأونروا"، يعيش ثلث لاجئي فلسطين المسجلين لديها، أو ما يزيد عن 1.5 مليون لاجئ، في 58 مخيماً معترفاً به للاجئين في مناطق ولايته ا. وتشكل "الأونروا" منذ

سبعين عاماً شبكة أمان حيوية للاجئي فلسطين، وتقوم بتلبية خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والبنية التحتية وتحسين المخيمات والحماية والإقراض الصغير لحوالي 5.4 مليون لاجئ من فلسطين مسجلين لديها (دائرة شؤون المفاوضات ،2018).

البرامج التي تقدمها الأونروا

في الأساس كان ينظر لعمل الأونروا في مجال إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، على أنه مجرد فعل قصير المدى أملته ظروف سياسية حساسة، أما المفهوم الأصلي لتفويض الأونروا فهو كامن في اسم الأونروا نفسة "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى" ما يعني أن يحل برنامج التشغيل، المراد منه في نهاية المطاف توطين اللاجئين، محل الإغاثة، فتتمثل مشاريع أشغال عامة كبرى، وبرنامج الدمج، ومشاريع دعم\ اكتفاء ذاتي أخرى، وبرنامج التعليم(سليمان، 2018).

التمكين

يعتبر التمكين لغوياً وفقاً للمصادر اللغوية العربية فإن التمكين هو مصدر للفعل (مكّن) وقد ورد الجذر (مكن) بمعاني متعددة منها: مكن الشي ء أي تم تقويته وتنميته وترسيخه ليصبح ماكناً. وأمكنه منه أي جعل له عليه سلطاناً وقدرة، واستمكن منه أي قدر عليه وظفر به (معجم المعاني الجامع،1106).

ينطبق مفهوم التمكين على الفئات المحرومة أو المهمشة اجتماعياً كافة ولكن تمكين المرأة ينطوي على عناصر فريدة منها: أن المرأة تتقاطع مع كل الفئات فالنساء لسن كمجموعة واحدة فقط في المجتمع اللواتي يحظين بفرص أقل مثل (الفقراء والأقليات)، ولكنهن جزء من شرائح

مختلفة تدخل ضمن مختلف الجماعات، وأن العلاقات الزوجية والعائلية قد يكون لها دور في عدم تمكين المرأة وهذا لا ينطبق بالتحديد على الجماعات الأخرى الأقل حظاً، فالتفكير السائد يحدد الأدوار والسلوك والمسؤوليات لكلا الجنسين(أبو منديل، 2014).

تمكين المرأة

يعرف تمكين المرأة بإكسابها القدرة على استخدام الموارد المتاحة واتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في حياتها، مما يمكنها من تحديد مصيرها وتحقيق مصلحتها، وينطبق مفهوم التمكين على الفئات المهمشة في أي مجتمع، ولا يقتصر على المرأة فقط، وظهر مفهوم تمكين المرأة في الثمانينيات، وأصبح من المفاهيم المحورية في دراسات النوع الاجتماعي (الكتبي وآخرون، 2010).

كما تصف Lewis تمكين المرأة بأنه عملية إكساب وتوفير وإعطاء المرأة القدرة التي تساعدها على الوصول إلى ما تصبو إليه مما يمكنها من إثبات ذاتها (Lewis,2016).

وتؤكد Kandy أن تمكين المرأة هو الدرجة التي تعطى للمرأة لكي تتحكم في حياتها من خلال معرفة حقوقها على جميع مستويات المجتمع والمطالبة بها على المستويات الدولية والمحلية والأسرية (Karoline, 2017).

أنواع التمكين

يمكن تقسيم تمكين النساء الى قسمين رئيسيين سيتم شرحهما وتوضيحهما فيما يلي:

أولاً: التمكين الاقتصادي

إن التمكين الاقتصادي للمرأة يرتبط بقدرة النساء على التحكم بمصيرهن وحصولهن بصورة متكافئة على الموارد الاقتصادية والمالية وسيطرتهن على تلك الموارد وتشير الموارد الاقتصادية إلى العوامل المباشرة للإنتاج ومنها مثلاً الأصول غير المنقولة بما في ذلك الأرض والسكن ومجموعة الموارد المشتركة والبنى الأساسية، وتشير الموارد المالية إلى الموارد القائمة على أساس النقود بما في ذلك النفقات الحكومية والنفقات المالية الخاصة والمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن الدخل والائتمان والمدخرات وتحويلات العاملين من الخارج، ويترتب على تمكينها من الموارد المالية والاقتصادية على السواء آثار مهمة بالنسبة للأدوار الاقتصادية التي تضطلع بها المرأة في إدامة سبل معيشة الأسرة وكذلك في أسواق العمل بل في مجمل الاقتصاد بشكل عام (كازوز، 2016، ص42). حيث إن تمكين النساء اقتصادياً يتمثل في انتقال المرأة من موقعها الاقتصادي الذي تعيشه إلى موقع اقتصادي أعلى منه تتمتع فيه بقوة أكبر، بحيث يصبح بإمكانها السيطرة والتحكم بالموارد المالية الأساسية التي تتمثل في ملكيتها، وأجرها، مما يمنحها الاستقلالية المادية (عبد العال، 2016، ص 37).

ثانياً: التمكين الاجتماعي

يركز تمكين المرأة اجتماعياً بدورة على مجموعة من الأمور وهي: نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الايجابية على مستوى الأسرة

والمجتمع– إيجاد العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينها – رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة – العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها. ويحدد التمكين الاجتماعي للمرأة في دعم جوانب القوة في شخصيتها وتوعيتها بإمكانياتها وقدراتها التي يمكن الاستفادة منها، وتحسين علاقاتها الشخصية والاجتماعية وتنمية شعورها بالانتماء الاجتماعي (فحجان، 2006، ص56).

طرق تمكين النساء

حددت مجموعة العمل حول التعليم والمساواة بين الجنسين التابعة لمشروع الأمم المتحدة للألفية سبع استراتيجيات ذات أولوية عالية في تحقيق مساواة النوع وتمكين النساء وشملت الاستراتيجيات كما وردت في تعزيز فرص التعليم ما بعد الأساسي للفتيات في الوقت الذي يتم به الالتزام تماماً بالتعليم الابتدائي العمومي، وضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والاستثمار في البنية التحتية للحد من عبء الوقت على الفتيات والنساء، وضمان امتلاك الفتيات والنساء للملكية والتوريث، بالإضافة إلى إزالة عدم المساواة بين الجنسين في التوظيف، أيضاً زيادة حصة النساء من المقاعد في البرلمانات والإدارات المحلية، ومكافحة العنف ضد المرأة (أيوب، 2010، ص34).

مراحل التمكين

التمكين لا يحدث مرة واحدة فهناك مراحل لا بد منها ، تبدأ بالتعبئة الاجتماعية وذلك برفع درجة الوعي لدى الفئات المستهدفة فيما يخص حقوقها وواجباتها وتحفيزها على اتخاذ الإجراءات

اللازمة لتلبية حاجاتها، ثم تطوير القدرة البشرية بزيادة قدرة المستهدفين على القيام بمهام تجعلهم قادرين على مراقبة وتقييم أعمالهم و إعادة تصميم المشاريع حسب الحاجات المستجد ة، ثم مساهمة ومشاركة الفئة المستهدفة حيث تبدأ الفئة المستهدفة بتحمل مسؤولية تخطيط و إدارة وضبط وتقييم الأعمال الجماعية التي قاموا بها، يأتي بعدها المراقبة والتقييم فيتمكن الأفراد من مراقبة الأعمال الجماعية التي قاموا بها وتقييم نتائجها (الصياد، 2013، ص14).

أهداف تمكين المرأة

يهدف التمكين بصفة عامة إلى إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخلة من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وفرص الوصول إلى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد، كما أن الأهداف الفرعية لعملية التمكين تتمثل في العمل على مساعدة الناس للسيطرة على شؤون حياتهم، والاهتمام بعملية التمكين بزيادة ثقة الفرد وزيادة الاستقلالية، أيضاً مساعدة العملاء على رؤية أنفسهم، وإيجاد حلول ذاتية لمشاكلهم والتحكم في شؤون الحياة الشخصية، وزيادة الثقة بالنفس، والقدرة على التصرف في الأمور الحياتية، وخلق سياق تنموي للمشاركة بالاستناد إلى تطوير المهارات والثقة بالنفس (شبير والمفتي، 2017، ص16).

أما أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة تتمثل في تعزيز تأثير النساء على عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية وتعزيز قدرات القيادة لدى النساء في مجال التنمية المحلية الاقتصادية، وضمان العدالة والمساواة بين الجنسين و الحماية الاجتماعية للنساء في الميدان الاقتصادي، أيضاً مراعاة النوع الاجتماعي في الموازنات العامة ، و تعزيز تنمية المؤسسات الخاصة بالنساء (بما في ذلك قدرة الوصول إلى التدريب على المهارات والتدريب المهني

والإداري وتقنيات الإنتاج والزراعة المستدامة)، وتتمثل أيضاً في تعزيز خيارات سبل الرزق وجعلها أكثر أماناً للنساء في الاقتصاد بيات الرسمية وغير الرسمية مع التركيز على المشتغلات بالأعمال الحرة، وخاصة من يتعذر وصولهن إلى الخدمات المالية وغيرها من العوائق التي تمنع انضمامهن إلى الاقتصاد الرسمي (Un Women, 2012, p18) .

مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة

أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره عام 2001 إلى مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة وهي، زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة، وزيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها و مشاركتها في تنظيم وإدارة المشروعات، وقدرتها على التصرف في دخلها الخاص بها، والحصول على تسهيلات ائتمانية بهدف توفير قروض لتوفير دخل خاص بها، بالإضافة إلى، زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل، والمساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة، وتزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة (المجلس القومي للمرأة، 2005، ص19).

الآثار الإيجابية للتمكين الاقتصادي للمرأة

عرّفت تدخلات التمكين الاقتصادي بأنها أي نشاط يحسن قدرة المرأة على المشاركة في المجال الاقتصادي الرسمي أو غير الرسمي وكان من الممكن أن تهدف التدخلات إلى تحسين المهارات التقنية لدى المرأة ومهارات البحث عن عمل والتوعية بشأن الخيارات الاقتصادية المتاحة للمرأة، أو حتى ثقة المرأة في المشاركة في الاقتصاد. وتركز بعض هذه التدخلات على المرأة وحدها بينما تركز بعض التدخلات العامة على المرأة والرجل معاً، وبالنسبة للتدخلات العامة قد تكون

هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير محددة الأهداف لضمان مشاركة المرأة واستفادتها وتعتبر استراتيجية التمكين ما هي إلا أسلوب تحفيزي يسهل على الفرد سواء كان رجلاً أو امرأه الانتقال من حالة التهميش والاستضعاف التي قد يتعرض لها من الغير (أبو منديل، 2014، ص 21).

يسعى التمكين الاقتصادي للمرأة إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات ويسعى أيضاً إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار وذلك من خلال تمكين النساء من التحكم أي توفير الخيارات والبدائل لهن، وتوفير فرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي، والوصول إلى زيادة حقيقية في دخول النساء لسوق العمل، وتمكينهن من تشكيل قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن(سعيد وعبد المجيد، 2001، ص 31).

فالغاية من تمكين المرأة اقتصادياً هو مشاركتها الفاعلة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها، فالمشاركة الفاعلة تستلزم تنمية المرأة نفسها وتطوير قدراتها وامكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها وتكمن مصادر القوة هذه في المعرفة والثقة بالنفس وقدراتها، والعمل ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردي (أيوب، 2007، ص14).

معيقات تمكين المرأة اقتصادياً

أولاً: سياسات العمالة وممارسة التوظيف التميزية:

لا تزال النساء يعانين من التمييز في العمل، فالمساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة اقتصادياً تعد من العوامل الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فعلى المستوى العالمي التغلب على عدم المساواة بين الرجل والمرأة يترتب علية زيادة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 وتصل هذه الزيادة إلى 12 مليار دولار وهو ما يوازي حجم الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات كلاً من اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة. أما على المستوى الإقليمي نجد أن نصيب المرأة من الناتج المحلي ما يوازي 18 في المائة فقط في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نجد أن ارتفاع مشاركة المرأة في القوة العاملة سوف يترتب علية 85% زيادة في حجم الفرص الاقتصادية المتوفرة (بدران، 2017).

ثانيا: التقاسم غير المتساوي في المسؤوليات العائلية والأسرية:

يتوقع من النساء على درجات متفاوتة أن يأخذن على عاتقهن القسم الأكبر من رعاية الأطفال والمسؤوليات الأسرية، وهو ما يقمن به. ووجدت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً أن النساء يضطلعن فعلياً برعاية الأطفال بشكل كامل ويقمن في المتوسط بثلاثة أرباع المهام الأسرية. غير أن الدراسة نفسها وجدت براهين متناقلة مفادها أن الشبان من الطبقة الوسطى العاملين في الفئة المهنية والذين تعمل شريكاتهن يقومون بدور أكثر نشاطاً (منظمة العمل الدولية، 2011).

ثالثًا: العوامل الاقتصادية والسياسية:

إن حصر دور المرأة في الوظيفة الاجتماعية والأسرية أ دت وتؤدي دوراً بالغ السوء في قضية تمكين المرأة. كما يمكن الإشارة إلى ضعف فاعلية المنظمات النسائية، ويمكن إرجاع ذلك إلى قلة الموارد المالية، فالدعم الذي تلقاه هذه المنظمات قليل جداً، وهذا يستلزم بناء استراتيجية مستمرة لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لهذه المنظمات ، أيضاً غياب استراتيجية تمكين شاملة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصاً المرأة الريفية، وضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة، بالإضافة للافتقار إلى التفاعل والتواصل وتبادر الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانيات، ووجود القوانين المقيدة لنشاط الجمعيات، فالتشريعات العربية تقيد بدرجات متفاوتة حرية تكوين الجمعيات وتخضعها عندما تنشأ لأشكال مختلفة من الإشراف والرقابة (كاظم، 2016).

ولخص (درويش، 2004) معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية، وعزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة ، وعدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة، أيضاً المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية يصعب فيها قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها لأنه وفي أغلب الأحيان يفرض عليها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال حتى وإن كانت تعول أسرتها ويكون مرجعها لأحد الذكور بعائلتها فلا تستطيع أخذ أي قرارات بدون الرجوع إليه، كما أن هناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها

على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار ، وعدم تمتع المرأة بالحركية وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها في الإنتاج والبيع والشراء، وتبعية المرأة الاقتصادية التي تعد عاملاً مهماً وكبيراً يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصادياً.

كما أضاف (حجازي،2003) أن معوقات تمكين المرأة اقتصادياً تكمن عدم تقدير جهود المرأة العاملة، وعدم قبول الرجال الاستقلالية للمرأة مما يؤدي إلى اتخاذ الرجال (الزملاء) مواقف سلبية تجاهها في العمل، وعدم إدراك التعاون بين الرجل والمرأة داخل نطاق الأسرة و بالتالي تقع معظم أعباء شئون الأسرة على المرأة ، وممانعة الزوج انضمام المرأة إلى قوة العمل ، بالإضافة إلى إحجام بعض النساء من فئات اجتماعية عن العمل واعتبار الزوج هو صاحب القرار في عمل المرأة، أيضاً سلبيات المرأة تجاه العمل.

المشكلات التي تواجه مؤسسات الإقراض في فلسطين

هناك العديد من المشاكل والعقبات التي تواجه مؤسسات الإقراض في فلسطين منها ما قد يكون خاص بمؤسسة دون غيرها ومنها ما يواجه كافة المؤسسات، ومن أهم هذه المشاكل، ارتفاع الفوائد على القروض المقدمة للمقترضين لدى بعض مؤسسات الإقراض والتي قد تكون أحياناً ضعف أو ضعفين أو ثلاثة أضعاف سعر الفائدة المفروض على القروض المقدمة من المصارف والبنوك، والفهم الخاطئ لدى بعض المقترضين لمصدر قروضهم بأنها هبات أو منح مقدمة من الدول المانحة، وبالتالي لا يقومون بسداد أصل القرض وفوائده، وتشكل مسألة اختلاف العملة عائقاً من العوائق التي قد تواجه مؤسسات الإقراض حيث أن هذه المؤسسات تقدم قروضها بالدينار أو الدولار بينما العملة المستخدمة في الأسواق الفلسطينية هي الشيكل وهنا

تكمن مشكلة صعوبة التعامل بين المقترضين والتجار مع اختلاف العملات، أيضاً عدم وجود مركزية معلومات عن المقترضين، وقد أدى ازدياد عدد مؤسسات الإقراض وبرامجها واستهدافها نفس الفئات في المجتمع قد يخلق حالة من التنافس غير المحمود عقباه فمثلاً يوجد في قطاع غزه ثلاث مؤسسات إقراض تعمل على برنامج الإقراض بضمان المجموعة مستهدفة فئة النساء، للمصاريف التي تتكلفها هذه المؤسسات قد يؤدي إلى صعوبة تحقيق نقطة التعادل التشغيلية، وبالتالي عدم قدرة هذه المؤسسات على الوصول لمرحلة التمويل الذاتي بعيداً عن التمويل الدولي أو الخارجي، وعدم توفر ابتكارات وأفكار مشاريع جديدة ومربحة حيث أن معظمها مشاريع مكررة تفتقر للإبداع ومعظمها خطرة (دحلان، 2014، ص19).

الممارسات العالمية المتبعة في مجال الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من النساء

تتضح الممارسات المتبعة للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من قبل النساء في مجال الخدمات المصرفية بدراسة السوق والعملاء، والنظر للشركات الصغيرة والمتوسطة النسائية كمجموعة متميزة، وبناء القدرات الداخلية وذلك من خلال وجود مجلس إدارة وإدارة تنفيذية قادرة على توفير الدعم الكافي لبناء القدرات الداخلية في البنك لخدمة السوق النسائية، أيضاً تقديم مزيج شامل من المنتجات والخدمات المالية وغير المالية للنساء، وبناء قاعدة بيانات مفصلة عن تعاملات البنك مع قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من النساء وذلك لمراقبة ومتابعة أداء هذا القطاع لاستثماراتهم في النساء (قندح، 2016).

المشاريع الصغيرة

عندما يطلق لفظ المشاريع الصغيرة كثيراً ما يتبادر إلى الأذهان الصناعات الصغيرة، مع أن كلمة المشاريع الصغيرة يمكن أن تطلق على عدة مجالات غير الصناعة مثل: التجارة، الزراعة، والخدمات، وعلى الرغم من انتشار هذه المشاريع والدور البارز الذي تلعبه في الاقتصاد وكثرة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، إلا أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى مفهوم واضح ومحدد لها في كافة الدول، وذلك بسبب اختلاف الوضع الاقتصادي من دولة لأخرى وبالتالي اختلاف المعايير التي تعتمد عليها كل دولة لتعريفه (أحمد وبرهم، 2006).

ويعرف المشروع الصغير بأنه المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق، وهي تلك المشاريع التي تقوم بإنتاج سلع صغيرة أو تأمين خدمات بسيطة، وتعتمد بشكل أساسي على الجهود الشخصية، والخبرة المهنية، حيث يؤمن هذا المشروع فرص عمل لعدد محدود من الأشخاص (الحوامدة، 2009، ص24).

المشكلات التي تواجه مؤسسات الإقراض في تلبية جميع احتياجات التمويل لشريحة واسعة من الأفراد ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر.

تتمثل أهم هذه المشكلات في غياب الشكل القانوني المناسب لها، وتعدد جهات الإشراف عليها، وعدم وجود جهة مختصة للإشراف ، أيضاً ارتفاع سعر الفائدة الذي يصل إلى 24% في كثير من الأحيان، وانخفاض قيمة القرض، وهو بمتوسط 1700 دولار، وهناك قروض تصل إلى 300 دولار لبعض هذه البرامج ، وقد يتوقف استمرار هذه البرامج على مصادر الدعم الخارجية، وعليه لا يتوفر مبدأ الاستمرار ، بالإضافة إلى كونها غير موزعة جغرافياً، وكثيراً من القروض

توجه للمناطق والفئات وفق أجندة الجهات المانحة ، و ضعف البناء المؤسسي والتنظيمي و الإداري لهذه المؤسسات (عبد الكريم، وآخرون ،2013).

الدراسات السابقة

تعتبر المشاريع الصغيرة الخاصة بالنساء من أهم المشاريع التي تقضي على الفقر بالنسبة لتلك الفئة وهي النساء فهناك العديد من الدراسات التي أجريت والتي اهتمت بهذا الموضوع منها:

دراسة (bakshi,2003) بعنوان تقييم البرامج التي تستهدف تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والتي تنفذها الحكومة ومن هذه البرامج برنامج التدريب المهني للنساء الفقيرات وبرنامج المرأة العائلة في المنزل وبرنامج المساعدات للنساء ضحايا العنف وبرنامج المعاشات التقاعدية للأرامل برنامج الصحة والتعليم للنساء، تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من النساء اللواتي تم مساعدتهن باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وكانت نسبة العينة (1200) امرأة تم اختيارهن بالطريقة العشوائية عن طريق توزيع استبانة خاصة لتنفيذ الدراسة وأظهرت نتائج الدراسة: استفادت النساء من هذه البرامج وخاصة برامج التثقيف الصحي وخدمات الأمومة والطفولة والخدمات التعليمية كما كشفت نتائج الدراسة عن العديد من المعيقات التي تواجهها النساء للاستفادة من هذه البرامج والمشروعات تأتي في مقدمتها تعقد الاجراءات الادارية للاستفادة من هذه البرامج وأوصت الدراسة بضرورة تدعيم وتعزيز حجم المساعدات المالية المقدمة للبرامج الموجه للنساء وتعمل الإجراءات الإدارية وإدماج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الحكومة القادمة.

وتناولت دراسة خليل (2009) بعنوان تقويم أداء الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وكانت تهدف إلى تحديد كفاءة فاعلية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من وجهة نظر أعضاء مجلس إدارة الجمعية والمستفيدين من خدمات الجمعية على التوالي، تم استخدام النهج الوصفي، وطبقت الاستبانة كأداة وحيدة للدراسة، تم تطبيقها على 370 امرأة من اللواتي تم تقديم خدمات لهن عن طريق الجمعيات الأهلية بهدف تمكينهن، ومن النتائج التي وصلت لها وجود صعوبات تحد من قدرة وفاعلية ما تقدمه هذه الجمعيات كان من أهمها صعوبات متصلة بالجمعية وصعوبات متصلة بالموارد البشرية وصعوبات متصلة بالموارد المالية وصعوبات متصلة بالتشريعات، وانتهت الدراسة على تقديم مجموعة من المقترحات لزيادة كفاءة وفاعلية هذه الجمعيات لتمكين المرأة الريفية اقتصادياً.

وأجرت مؤسسة أصالة (2010) دراسة بعنوان" التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية : دراسة بحثية" هدفت إلى التعرف بشكل مباشر على برنامج التمكين الاقتصادي الذي تقوم به مؤسسات نسوية في الضفة الغربية بشكل عام، وتناولت هذه الدراسة المفهوم العلمي للتمكين الاقتصادي حيث أنها عملت على تقسيم التمكين الاقتصادي لعشرة مؤشرات وهذه المؤشرات: (الملكية، الأصول، الموارد المالية، التعليم، التعليم المستمر والتدريب، العمل، صنع القرار والقيادات، الجوانب التي تتعلق بالذات (تقدير الذات)الوضع القانوني والحقوق، حرية الحركة، استخدام الوقت)، تم استخدام المنهج الوصفي ، حيث تم تصميم استبانة لكل مؤشر وتوزيعها على عينة البحث وهن النساء اللواتي استفدن من هذا البرنامج، وقد بلغ حجم العينة (91) امرأة من مختلف المحافظات، وفي نهاية الدراسة قدمت النتائج التي كان أهمها أنه هناك مساواة قانونية ولكن التمويل للمشاريع النسوية ليس بالسهل مقارنة مع الرجل، و أنه هنالك ما نسبته

نصف النساء في فلسطين حضرن التدريب، وأخيراً أنه هنالك نسبة كبيرة من البطالة في مجتمع النساء وخاصة من اللواتي يحمل ن شهادات جامعية . و قدمت توصيات من أهمها هي دراسة احتياجات النساء قبل البدء في أي برنامج أو مشروع من قبل المؤسسات النسوية.

تم الاطلاع على دراسة SBA OFFICE OF ADVOCACY (2011) وهي دراسة بحثية نوعية قام بها مكتب SBA OFFICE OF ADVOCACY بعنوان مشاريع الإقراض الصغير التي ظهرت في الاقتصاد الأمريكي مؤخراً للخروج من حالة الركود الذي يعاني منه الاقتصاد خلال الفترة ما بين 2009 – 2010، وركزت هذه الدراسة على التغيرات في مقاييس الأداء الأربعة وهي: الإقراض الكلي، وعدد القروض الممنوحة، ونسبة القروض التجارية الصغيرة إلى إجمالي الأصول ونسبة القروض التجارية الصغيرة إلى إجمالي القروض التجارية.

وتنقسم هذه الدراسة إلى جزأين: الجزء الأول يدرس التنمية في مجال مشاريع الإقراض الصغيرة وقد قام الباحث بعرض قروض المشاريع الصغيرة المعلقة حسب كافة تقارير مؤسسات الإقراض وقروض المشاريع الصغيرة جداً المعلقة في الولايات المتحدة.

أما الجزء الثاني فيدرس دليل أعلى مقترضين للشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك حسب تقارير مؤسسات الإقراض بموجب قانون إعادة الاستثمار المجتمعي لقروض المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر.

وأجرى خان وبيبي (khan & bibi,2011) دراسة بعنوان التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي ، هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية الحكومي على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة باستخدام النهج الوصفي، وآثارها على التخفيف من حدة الفقر في بلوشستان وهو أكبر إقليم في

باكستان. اعتمدت دراسة حالة لمشروع التغذية (pat) مشروع للتنمية المجتمعية تتعهده الحكومة ليتم تحليله. تكونت عينة الدراسة من (165) امرأة يمثلن جميع المستفيدات. وكانت أدوات الدراسة الاستبانة، والملاحظة، والمقابلة، والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي مكتب المشروع. تم استخدام مؤشرات التمكين التالية: القدرة على بناء القدرات المجموعة، تخفيض عبء العمل، والقدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، والقدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية، والقدرة على اتخاذ القرارات بشأن إنفاق دخلهن، وأظهرت النتائج تحسناً في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والحد من عبء العمل. وأكدت أن الآثار الايجابية للمشروع ليست مستدامة.

ومن ضمن الدراسات التي تم الاطلاع عليها أيضاً دراسة (Golla and et.al.2011)، بعنوان تمكين المرأة من خلال المشاريع ، كما عملت الدراسة على قياس ذلك والخروج بعدة نتائج كان أهمها قياس النجاح حسب النتائج، والتطور الذاتي وإمكانية التوظيف من خلال الخبرة التي اكتسبها من المشروع ، والبحث عن مصادر التمويل. و إن والعلاقة التي تربط هذه الدراسة مع دراستي الحالية: هي قياس التمكين الاقتصادي والمؤشرات التي تدل عليه، وأهمية التطور الذاتي للنساء أنفسهن والقدرة على ريادة مشاريعهن واتخاذ القرارات.

وتم الاطلاع أيضاً على دراسة رحمان وسلطان (rahman & sultana, 2012) بعنوان تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية – دراسة حالة لمنظمة شري ماهيلا لجيت ، في مقاطعة حيدر أباد. هدفت الدراسة إلى تعرف مدى مساهمه جمعية (papad shri mahila udyod lijjat) في تمكين المرأة وهي منظمة دولية أنشئت في عام 1959 بموجب مجموعة من

النساء اللواتي بدأن الأعمال التجارية الصغيرة، وهي تعد واحدةً من المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة وتخلق وتعزز التآخي وتعزيز الرعاية الشاملة مقرها في مومباي ولها (72) فرعاً في جميع أنحاء الهند. تم قياس تمكين المرأة على ثلاثة عوامل أي النفسية والاجتماعية والاقتصادية. تكونت عينة الدراسة من (69) عضوة من عضوات الجمعية من فرع حيدر أباد، وكانت أداة الدراسة الاستبانة المنظمة ومن أهم ما توصلت إليه أنها أسهمت إيجابياً في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من (350) من الأميات وشبه الأميات، إذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص. وأظهرت أن النساء الشابات وغير المتزوجات هن الأقل من رواد المؤسسة.

أيضاً دراسة :(2012)Duflo and Esther بعنوان العلاقة بين التطور الاقتصادي وتمكين المرأة ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: بالرغم من وجود علاقة بين التطور الاقتصادي وتمكين المرأة إلا أن التطور الاقتصادي ليس بالضرورة أن يؤدي إلى تمكين النساء، أما التمكين الاقتصادي للنساء يؤدي إلى التطور الاقتصادي ويعطي الحق للمرأة في التصرف بالمال والملكية وبهذه الدراسة أوضحت الفرق ما بين التمكين الاقتصادي والتطور الاقتصادي كما أشرت في دراستي الحالية إلى العلاقة بين انتشار مؤسسات التمويل وتمكين المرأة اقتصادياً أي هل زيادة عدد المؤسسات التي تدعم المرأة في تمويل مشروعها يؤدي إلى التمكين الاقتصادي لها كسؤال الباحثة: هل التطور الاقتصادي يؤدي إلى تمكين المرأة اقتصادياً.

وورد في دراسة العزاوي، (2012) بعنوان تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، هدفت الدراسة التعرف على مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمهني للمرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، وقد تم تحديد عينة الدراسة

بطريقة عشوائية منتظمة وقد تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية للمبحوثات من المناطق الريفية في بغداد، حيث تم الاعتماد على المنهج النوعي في هذه الدراسة . وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : تشير النتائج إلى أن غالبية المبحوثات في الفئة المتوسطة من حيث مستوى التمكين الاجتماعي حيث بلغت نسبتهن ٦٤,١% من المبحوثات، وأوضحت نتائج الدراسة أن ٧٦% من المبحوثات تمكينهن الاقتصادي في الفئة المتوسطة ، واتضح أن حوالي ٦٢% من المبحوثات مستوى التمكين السياسي لهن متوسط.

وناقشت دراسة نجم(2013) بعنوان دور المؤسسات التنموية العاملة في فلسطين في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة ، وقد أجريت الدراسة على عشرة مؤسسات عاملة في مجال تمكين المرأة والتي يبلغ عدد موظفيها عشرة موظفين فأكثر ، تم الاعتماد على المنهج النوعي باعداد مقابلة وتوزيعها على النساء المستفيدات حيث بلغت نسبة العينة 37 امرأة، وأظهرت الدراسة أن هناك تفاوتٌ في مجالات تمكين المرأة، إذ جاءت نسبة التمكين الاجتماعي أعلى النسب والتي بلغت 37%، بينما بلغت نسبة التمكين الاقتصادي 18%.

وأجرت سالم (2013) دراستها في محافظة الفيوم المصرية، بعنوان مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والكلي للسيدات الريفيات المعيلات لأسرهن، والتعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها السيدات الريفيات المعيلات، واقتراح حلها من وجهة نظر المبحوثات. وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 150 امرأة معيلة في محافظة الفيوم ، تم اعداد استبانه وجمع البيانات من خلالها، باستخدام المنهج الوصفي. و خلصت الدراسة إلى أن أغلبية النساء المبحوثات تعود أسباب انخفاض تمكينهن إلى انخفاض متوسط

الدخل الشهري لهن، بالإضافة إلى نقص فرص العمل، ونقص الخبرة والتدريب اللازمين للحصول على فرص عمل.

كما وتم الاطلاع على دراسة دحلان (2014) بعنوان دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين. فعلى الرغم من وجود مؤسسات إقراض قد تكفي الراغبين في الحصول على قروض لتسيير أمورهم، إلا أن دور هذه المؤسسات وأثره على فئة المقترضات غير واضح تماماً حتى الآن. ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تطبيق وتحقيق الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة البالغ عدده 898 مقترضة من ثلاث مؤسسات إقراض (دائرة التمويل الصغير– وكالة الغوث، ومؤسسة فاتن، والإغاثة الإسلامية) وبالتالي بلغت العينة 269 مقترضة، تم استرداد 240 استبانة منهم. وتم تحديد متغيرات الدراسة حيث شملت متغير تابع واحد وهو تنمية المشاريع الصغيرة متمثل في (حجم القرض)، وسبعة متغيرات مستقلة وهي (فترة السداد، وفترة السماح، وحجم الفوائد، وحجم القسط الشهري، ووجود نظام رقابة ومتابعة على القروض، ووجود خدمات غير مالية، والوضع السياسي والاستقرار الاقتصادي). وتمثلت أهم نتائج الدراسة بالتالي : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الفائدة على القرض وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية، ووجود علاقة طردية بين فترة السداد وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية، وهناك أثر ايجابي وواضح لعمليات الرقابة والمتابعة على القروض على حجم القرض الممنوح من مؤسسات الإقراض النسائية، ووجود علاقة طردية بين الوضع السياسي والاقتصادي وحجم القرض الممنوح من مؤسسات الإقراض النسائية.

وفي دراسة الدراغمة،(2014) بعنوان فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، إضافة إلى بيان معرفة الاختلاف في وجهات النظر حول فاعلية التدريب تبعاً لمتغيرات عمل المرأة، والعمر، والمستوى التعليمي، وعدد الورشات التدريبية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته اغراض الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المستفيدات اللواتي التحقن بالتدريب المقدم من المؤسسات النسوية في شمال الضفة الغربية، والبالغ عددهن (1228) مشاركة وقد اختارت الباحثة عينة عشوائية طبقية منهن وفق المحافظة، وقد بلغ عددهن (265) مستفيدة، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبانة بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات ذات الصلة، وتم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على لجنة من المحكمين وتم استخراج معامل الثبات بواسطة معادلة كرونباخ ألفا، حيث بلغ معامل الثبات (0.944) وتم تحليل البيانات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) من خلال اختبار "ت" وتحليل التباين الأحادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة مرتفعة لفاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً أتت بمتوسط (4.01) وانحراف معياري (0.46). ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة نحو فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً تعزى لمتغيرات عمل المرأة والعمر والمستوى التعليمي وعدد الورشات التدريبية، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في مجال التخطيط الاقتصادي وفق متغيري العمر وعدد الورشات التدريبية.

وتم الاطلاع على دراسة كاظم (2016) بعنوان المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية من أجل خدمة وتنمية مجتمعها. ومعرفة مدى اختلاف هذه المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها، باختلاف النوع. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي الذي يتم عن طريقه دراسة الظاهرة كمياً وكيفياً، وذلك بتحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة ، و اختيرت العينة التي كان عددها (214) بالطريقة العشوائية العنقودية .

توصلت نتائج البحث إلى أن أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيراً العوامل الشخصية. و أوصى الباحث إلى تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة المرأة ودورها والعمل على تدعيم المرأة وترشيحها في الحياة السياسية وللمناصب القيادية والسياسية و أخيراً تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة .

وتم الاطلاع على دراسة راشد وآخرون، (2017) بعنوان التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط ، استهدف هذا البحث التعرف على الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة بريف محافظة أسيوط، من خلال القروض والمشروعات الاقتصادية الخاصة بها، أجري هذا البحث في محافظة أسيوط ، وقد تم الاختيار العشوائي لأربعة مراكز بها وهم ديروط، وأبوتيج، والفتح، وأسيوط. ثم تم اختيار عشوائي لقرية واحدة فقط من بين كل مركز من المراكز الأربعة المختارة.

وتم سحب عينة عشوائية بسيطة من النساء المعيلات من تلك القرى المحددة، وبلغ حجم العينة 250 مبحوثة وقد استخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الاستبيان في تحقيق أهداف الدراسة بصفة مبدئية ثم أدخلت التعديلات اللازمة لتصبح الاستمارة لتصبح صالحة لجمع البيانات وقد تم جمع البيانات خلال شهري ديسمبر 2016م ويناير 2017م.

وقد استخدم في تحليل البيانات التكرارات والنسب المئوية وكان من أهم النتائج ارتفاع نسبة المبحوثات 73,6% التي يعلن أسرهن من المتزوجات وهذا يوضح مدى الحاجة إلى محاولة البحث عن فرص عمل من خلال إقامة مشروعات ممولة من القروض بصفة عامة، وأن حوالي 3,2% من إجمالي المبحوثات لا يوجد لديهن أي مشكلات تواجهن من تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن بينما نجد أن غالبية المبحوثات 96,8% من إجمالي المبحوثات قد أكدن على وجود مشكلات تواجههن في تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن.

وأجرى القواسمي وياسمين(2018) دراسة بعنوان دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعيقات التمكين في مدينة الخليل هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تمكين المرأة الفلسطينية من خلال المشاريع الصغيرة من وجهة نظر النساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة خاصة بهن في مدينة الخليل ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحالي وكما هي في الواقع، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبانة والتي تكونت من (37) فقرة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، كما تكونت عينة الدارسة من 60 من النساء صاحبات المشاريع الصغيرة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ما بين المشاريع الصغيرة وبين تمكين المرأة ، حيث تعد المشاريع الصغيرة أحد أهم

الركائز الأساسية للاقتصاد الفلسطيني لما لها من دور مهم في عملية التنمية والتمكين (للنساء في مدينة الخليل) ومن خلال دراستنا تبين لنا أن تمكين المرأة قضية ذات أهمية بالغة ويجب الاهتمام به وزيادة الوعي لدى النساء فيما يخص التمكين بمختلف أشكاله، لما له من دور كبير في إدماج المرأة في عملية التنمية والانخراط في سوق العمل من خلال توفير فرص عمل والحد من البطالة والتقليل من معدلات الفقر ورفع مستوى المعيشة.

وفي دراسة جرادات (2018)، بعنوان دور مؤسسة الإقراض أكاد في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً في الضفة الغربية خلال الفترة 2013-2016 من وجهة نظر المقترضين، أجريت هذه الدراسة في الفترة الزمنية الواقعة بين شهر كانون الثاني 2016 وشهر تشرين الأول 2017، ومثل مجتمع الدراسة الفئات التي تلقت قروضاً من مؤسسة "أكاد" في محافظات الضفة الغربية (جنين، رام الله، الخليل) خلال الفترة من عام 2013 وحتى عام 2016 ويبلغ عددهم 3,063 مستفيداً، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في موضوع الدراسة من خلال وصف الظاهرة وبيان عناصرها والعوامل المؤثرة فيها، كما استند إلى أداة المقابلة من خلال الاطلاع على وجهة نظر مؤسسات الإقراض الصغير ومجموعة من المختصين بالإقراض، وأداة الاستبانة للتعرف على وجهة نظر الفئات المستفيدة حول دور مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" في التمكين الاقتصادي والاجتماعي. حيث قام الباحث بتوزيع استبانة على العينة المجتمعية للوصول إلى أهداف الدراسة، وذلك ليتم تحليل النتائج باستخدام برامج التحليل الإحصائي (SPSS)، إضافة إلى مراجعة الأدبيات والتقارير ذات العلاقة بالموضوع، كما تم استشارة الكادر الوظيفي للشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) ومؤسسة أكاد في جمع المعلومات عن طريق المقابلة مع مدير مؤسسة أكاد و موظفي مؤسسة شراكة، وتم استخدام الملاحظة من خلال الزيارات الميدانية للفئات المستهدفة من المقترضين . وقد

أظهرت نتائج الدراسة أن القروض المقدمة من مؤسسة الإقراض أكاد أحدثت تأثيراً بنسبة مرتفعة في حياة المقترضين من حيث توفر السيولة النقدية، ورفع القدرة الشرائية لأساسيات الحياة، زيادة رأس المال للمشروع، وذلك بعد تنفيذهم للمشاريع وسداد القروض المترتبة عليهم، وكان للقرض تأثيراً بنسبة متوسطة في مجالات زيادة الدخل الشهري، وزيادة كمية الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للمشروع، وتشغيل عمال جدد، وتحسين القدرة على سداد القرض، وأحدث القرض أثراً بنسبة منخفضة في زيادة القدرة على الوصول لأسواق جديدة وتوفير النقد للاستثمار في مصادر دخل أخرى، أما الجانب الاجتماعي فأشارت نتائج الدراسة أن القروض أحدثت تأثيرا بنسبة مرتفعة من حيث تغطية النفقات التعليمية للمرحلة الأساسية لأفراد الأسرة، وتغطية النفقات الصحية والعلاج، و الوفاء بالتزاماتهم الشهرية من فواتير كهرباء وماء، و توفير أطعمة ومأكولات لم يكونوا قادرين على توفيرها من قبل . وكان للقرض تأثيراً بنسبة متوسطة من حيث قدرتهم على شراء أجهزة كهربائية وأثاث والمشاركة في المناسبات الاجتماعية والخروج بنزهات أو رحلات ترفيهية، ومن وجهة نظر المبحوثين كانت نسبة التأثير منخفضة من حيث إجراء إضافة على السكن أو عمل صيانة، أو الانتقال بالأسرة إلى مكان سكن أفضل.

التعقيب على الدراسات السابقة

يظهر من خلال استعراض الدراسات السابقة ان جميع الدراسات تناولت مواضيع تتعلق بالتمكين لدى النساء فمنها ما كان اجتماعي ومنها ما كان اقتصادي، واعتبرت الباحثة ان جميع الدراسات جاءت من اجل التوصل الى نتائج جديده، كما وان الباحثة لم تعمل على تقسيم الدراسات الى محلية ووطنية وعالميه باعتبار هذا العلم هو علم موحد لكافة المناطق وجميع الباحثون يسعون الى استكمال ما توصل اليه زملائهم الباحثين ،ومن خلال عرض الدراسات السابقة تبين ان أحدثها عام 2018 واقدمها 2003، وهذا يشير الى ان ال مواضيع المتعلقة بتمكين المرأة من المواضيع المهمة التي اهتم بها الباحثون على مر السنين وعلى مختلف المناطق ولا زالت موضوعاً مثيراً للاهتمام حتى يومنا هذا. واستفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في وضع تصور حول الاطار النظري والمنهج المستخدم وحجم العينات، وبناء أداة الدراسة والمعالجات الإحصائية، بذلك ساعدت الباحثة في تشكيل أسئلة وفرضيات البحث ليكون هذا البحث امتدادا للدراسات السابقة واضافة للبحوث العلمية التي تعنى بتمكين المرأة بشكل عام والتمكين الاجتماعي والاقتصادي بشكل خاص، وتطبيقها في المجتمع الفلسطيني بشكل خاص كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها تناولت مجتمع دراسي فلسطيني، وهو النساء المقترضات من الأونروا والتي لم يسبق ان تناولت كدراسة سابقة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- أداة الدراسة
- صدق الأداة
- ثبات الأداة
- إجراءات الدراسة
- متغيرات الدراسة
- المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يحتوي هذا الفصل عرضاً للطريقة والإجراءات التي تم اتباعها في تحديد المجتمع والعينة للدراسة ، والخطوات التي تمكن من التحقق من صدق الأداة وثباتها، وتحديد متغيرات وإجراءات الدراسة، والمعالجات الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات .

منهج الدراسة:

لأغراض هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لهذه الدراسة وأغراضها، وذلك بهدف التعرف إلى دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية– دراسة حالة: دائرة التمويل الصغير وهذا المنهج يناسب أغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع الأفراد أو العناصر التي تعاني من مشكلة الدراسة أو ذات علاقة بها، وتسعى الباحثة إلى تعميم نتائجها عليها، وبذلك فإن المجتمع في هذه الدراسة هـ ن جميع المقترضات من دائرة التمويل الأصغر "الأونرو ا"، وقد بلغ عدد هن حسب سجلات دائرة التمويل الصغر (**2078**) مقترضة للعام (2019).

عينة الدراسة :

تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لعدد من المقترضات ، وكان حجم العينة (350) من أصل (2078)، من مجتمع الدراسة الأ ساسي حيث تم الحصول على حجم العينة باستخدام معادلة حساب العينة ونصها: حجم العينة =حجم المجتمع/ 1+حجم المجتمع* (نسبة الخطأ) 2 وبرنامج Roa soft Sample size calculat ومعادله كيرجسي ومورجان kergcie & morgan ، التي أعطت جميعا نفس النسبة، وقد تم ايصال الاستبانات للعينة باليد وعن طريق إرسالها عبر الحاسوب إلى عدد من المقترضات، وكان عدد الاستبانات المسترجعة التي جرى عليها التحليل الإحصائي (341) استبانة. والجدول (2) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقله

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية	عزباء	83	24.3
	متزوجة	218	63.9
	غير ذلك	40	11.7
	المجموع	341	100.0
المؤهل العلمي	أساسي	101	29.6
	ثانوي	167	49.0
	جامعي	73	21.4
	المجموع	341	100.0
العمر	أقل من 25	40	11.7
	من 25- أقل من 35	123	36.1
	من 35 – أقل من 45	109	32.0
	45 فأكثر	69	20.2
	المجموع	341	100.0

أداة الدراسة:

تم بناء الاستبانة كأداة للدراسة لجمع بيانات الدراسة حيث تهدف إلى استطلاع وجهات المقترضات من دائرة التمويل الأصغر "الأونروا" للتعرف على دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية، وذلك بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام: (انظر الملحق 3)

القسم الأول : يشمل مقدمة الاستبانة ويحتوي على مجموعة من العناصر التي تحدد هدف الدراسة ونوع البيانات والمعلومات التي يراد جمعها من أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى فقرة تشجع المبحوثات إلى تقديم الدعم ومعرفة الدقة في تعبئة الاستبانة .

القسم الثاني: معلومات عامة عن المقترضات (البيانات الشخصية) التي أُدخلت كمتغيرات مستقلة في البحث وهذه المتغيرات الديموغرافية هي (الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمر).

القسم الثالث: تكونت الإستبانة من (32) فقرة موزعة على ثلاثة محاور حيث كان المحور الأول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والمحور الثاني عن دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي والمحور الثالث عن نظرة المجتمع إلى المرأة، والجدول الآتي يوضح تقسيم المحاور:

جدول(2) مِحاور الاستبانة ومجالاتها

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات
.1	دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي	16
.2	دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي	12
.3	نظرة المجتمع للمرأة	4
	مجموع الفقرات	32

وقد تم تصميم الفقرات حسب مقياس ليكرت خماسي الأبعاد حيث أعطت الفقرات الأوزان كما هو مبين في الجدول الآتي:

الفقرات الموجبة

موافق بشدة: خمس درجات.

موافق: أربع درجات.

مِحايد: ثلاث درجات.

معارض: درجتين.

معارض بشدة: درجة واحدة.

وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس =5×32= 160وأقل درجة=1×32=32

تفسير النتائج (معيار): تم التوصل إلى المتوسطات الحسابية وتفسير النتائج ومن أجل ذلك تم تحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ فبحسب طول المدى وهو (5-1

=4) ومن ثم تم تقسيمها على 5 فترات (5/4 = 0.8) وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه تم اعتماد التقدير التَّالي، للفصل ما بين الدَّرجات، وفق المعيار التالي (البطش وأبو زينة، 2012):

- (4.2 فأعلى) كبيرة جداً.
- (من 4.2-3.4) كبيرة.
- (أقل من 3.39-2.6) متوسطة.
- (أقل من 2.59-1.8) قليلة.
- (أقل من 1.8) قليلة جداً.

صدق الأداة:

بعد أن تم إعداد الاستبانه بصورتها الأولية ، تم التحقق من صدقها بعرضها على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص في الجامعات، وقد بلغ عددهم(6) محكمين، أنظر الملحق(1)، وقد طلب من هم إعطاء الرأي في الفقرات بهدف التأكد من صدق المحتوى، ومدى م ناسبتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها، حيث طلب منهم بيان صلاحية العبارة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد حصلت على موافقتهم بدرجة كبيرة مع إجراء بعض التعديلات على فقراتها في ضوء الملاحظات التي تقدم بها الخبراء المحكمون من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه، إما بالموافقة أو الحذف أو التعديل ، ولقد تم الأخذ برأي الأغلبية (أي 80% من الأعضاء المحكمين) في عملية التحكيم، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية الملحق(2).

ثبات الأداة:

لقد تم استخدام معامل ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) والجدول (3) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول(3) معاملات الثبات لمحاور ومجالات الدراسة

رقم المجال	المجال	معامل الثبات
.1	دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي	0.94
.2	دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي	0.93
.3	نظرة المجتمع للمرأة	0.92
	الدرجة الكلية	0.97

يتضح من الجدول (3) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة كانت عالية وفوق الجيدة ، حيث بلغ معامل الثبات للمحاور (0.94)، أما المحور الثاني فقد بلغ (0.93) وبالنسبة للمحور الثالث فقد بلغ (0.92) وهي معاملات ثبات عالية وتفي بأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة :

تم إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة وهي الاستبانه بصورتها النهائية.

- تحديد مجتمع الدراسة بمساعدة دائرة التمويل الأصغر في الأونروا.

- تحديد أفراد عينة الدراسة.

- جمع البيانات حيث قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة للمقترضات بسبب العلاقة بين موظفة الإقراض والمقترضة، حيث تنشأ العلاقات عن طريق الزيارات الميدانية المستمرة بهدف الترويج

والتسويق وتكون عن طريق المقابلات الشخصية مع المقترضة وتكون ما قبل منح القرض وأثناء المنح وبعد منح القرض لدراسة وضع المقترضة المالي والعائلي وتحديد نقاط القوة والضعف للمشروع وعمل تحليل المخاطر وهذا يؤدي إلى زيادة التواصل وزيادة الثقة بينهما وتعتبر موظفة الإقراض المستوى الأول المسؤول عن منح القرض بسبب طبيعة عملها التي تتطلب التواصل الميداني المباشر مع المقترضات من اجل دراسة ظروف المشروع ودراسة وضع المقترض وأيضا الترويج والتسويق.

- الحصول على الموافقة من الجهات المختصة.

- ثم تم توزيع الأداة على أفراد العينة وهن المقترضات، وبلغ عددهن (350) استبانة، وتم استرجاع (341) استبانة صالحة للتحليل.

- استرجاع الاستبانات المعبأة ومراجعتها وترميزها.

- إدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتفريغ إجابات أفراد العينة.

- الخروج بالنتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، و اقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة:

احتوت الدراسة المتغيرات الآتية :

1- المتغيرات المستقلة:

- الحالة الاجتماعية: ولها ثلاث مستويات: (عزباء، متزوجة، غير ذلك).

- المؤهل العلمي: ولة ثلاث مستويات (أساسي، ثانوي،جامعي).
- العمر: وله أربعة مستويات: (أقل من 25، من 25- أقل من 35، من 35-أقل من 45، 45 فأكثر).
- **المتغيرات التابعة** : وتشتمل على المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن سؤال الدراسة الرئيس المتعلق بدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية.

المعالجات الإحصائية:

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1 -التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقدي ر الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.

2 -ختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

3 -معادلة كرونباخ ألفا.

الفصل الرابع

النتائج والتحليل

- **أولاً: نتائج أسئلة الدراسة**
- **ثانياً: نتائج فرضيات الدراسة**
- **ثالثا: مناقشة النتائج والتوصيات**

الفصل الرابع

النتائج والتحليل

تهدف الدراسة معرفه دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية كما هدفت التعرف إلى دور متغيرات الدراسة في كل من دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية ، ودور متغيرات الدراسة أيضاً في دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانة والتأكد من صدقها و ثباتها، وبعد أن تم جمع الاستبانات تم ترميزها ، وإدخالها للحاسوب ، ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ويتضمن هذا الفصل نتائج أسئلة الدراسة وفرضياتها التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، وقد تم ترتيبها وفقا لتسلسل الدراسة وفقا لترتيب أسئلتها وفرضياتها.

أولاً: نتائج أسئلة الدراسة

من أجل تحليل أسئلة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمجالات أداة الدراسة، ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، وذلك للإجابة على أسئلة الدراسة.

أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه لتوزيع هذه الفئات، هو النسب الإحصائية القائمة على توزيع المتوسطات بين فئات التدرج على مقياس ليكرت الخماسي الذي يبدأ بدرجة موافق بشدة وتعطى (5) درجات، ثم درجة موافق تعطى(4) درجات، ثم محايد وتعطى (3) درجات، ثم معارض وتعطى درجتين، وينتهي بدرجة معارض بشدة وتعطى درجة واحدة فقط بشكل متساوٍ.

النتائج التي تتعلق بسؤال الدراسة الأول والذي نصه:

ما دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، ويبين الجدول رقم (4) هذه النتائج:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.1	ساعد القرض على تحسين مستوى دخل أسرتي.	3.45	1.133	كبيرة
.2	تعتبر القروض النسوية من الفرص الجيدة من أجل تمكين المرأة من عيش حياة كريمة.	3.44	0.988	كبيرة
.3	أكسبني القرض معرفة جديدة حول التعاملات المالية التي لم أكن أعرفها من قبل.	3.40	1.052	كبيرة
.4	ساعدني القرض على زيادة معرفتي ومهاراتي بمجال الاستثمارات في المشاريع.	3.31	1.126	متوسطة
.5	تساهم القروض في تخفيف التمييز على أساس النوع الاجتماعي ضد المرأة.	3.29	1.123	متوسطة
.6	ساهم القرض في قدرتي على تطبيق افكاري الريادية على أرض الواقع.	3.26	1.065	متوسطة
.7	ساهم القرض في تخفيف الضغوط النفسية المرتبطة بتوفير مستلزمات الأسرة والمصاريف المرتبطة بالحياة اليومية.	3.25	1.093	متوسطة
.8	ساهم القرض في زيادة ثقتي بنفسي وأنني قادرة على تحمل المخاطرة والنجاح.	3.24	0.955	متوسطة
.9	مكنني القرض من توفير عناء البحث عن فرصة عمل والقيام في مشروعي الخاص.	3.21	1.095	متوسطة
.10	أصنف نفسي في طبقة اجتماعية أفضل من التي كنت أعيشها قبل الحصول على القرض.	3.16	1.090	متوسطة

.11	ساعد القرض في تغيير الطبقة الاقتصادية التي أعيش بها.	3.15	1.143	متوسطة
.12	عمل القرض على بناء مشروع قادر على تحقق أرباح شهرية	3.10	1.049	متوسطة
.13	امتلاكي لمشروع خاص بي ساعد في تغير النظرة السائدة للأدوار النمطية بين الذكور والإناث.	3.04	1.130	متوسطة
.14	ساهم القرض في قدرتي على شراء السلع الكمالية مثل الإكسسوارات والأجهزة الذكية...الخ.	3.03	1.110	متوسطة
.15	ساعدني القرض في شراء وسيلة نقل خاصة بي.	2.91	1.085	متوسطة
.16	إن عملي في مشروعي الخاص وفر قدر من المرونة في التعامل مع واجباتي المنزلية.	2.37	1.152	قليلة
	الدرجة الكلية	3.1646	0.81910	متوسطة

يتضح من الجدول (4) أن دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية كان متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.16) بانحراف معياري (0.81) على الدرجة الكلية، وهذا يدل على أن دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية كانت متوسطة لدى عينة الدراسة ، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على الفقرات ما بين (2.37-3.45) وهذا يدل على أن فقرات هذا المجال تراوحت درجاتها ما بين الكبيرة بمساعدة القرض على تحسين مستوى دخل الأسرة.

ثانيا: النتائج التي تتعلق بسؤال الدراسة الثاني والذي نصه

ما دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي ونتائج الجدول (5) تبين ذلك:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.17	ساعدتني عوائد القرض على تلقي رعاية طبية ذات مستوى عالي.	3.25	1.089	متوسطة
.18	مكنتني عوائد القرض من توفير مسكن مناسب لي ولأسرتي.	3.18	1.081	متوسطة
.19	مكنني القرض من توفير الرفاهية لعائلتي بصورة كبيرة.	3.15	1.021	متوسطة
.20	ساعدني القرض في أن أكون شخصية فعالة في المجتمع تساهم في مساعدة نساء أخريات في توفير مشاريعهم الخاصة بهم.	3.06	1.048	متوسطة
.21	مكنني القرض من توفير رعاية وتأمين صحي أفضل لأفراد أسرتي.	3.03	1.001	متوسطة
.22	ساعدتني عوائد القرض من العيش برفاهية ومستوى أعلى في المجتمع الذي أعيش فيه.	2.94	0.971	متوسطة
.23	تساهم القروض في تعزيز دور المرأة في العمل داخل المجتمع.	2.85	1.118	متوسطة
.24	مكنتني القرض من بناء شبكة علاقات جديدة لي في المجتمع.	2.79	1.046	متوسطة
.25	بعد القرض بدأت أكتشف أهمية العمل الخاص في مجتمعنا الحالي.	2.77	1.016	متوسطة
.26	يوفر القرض فرصة لي لتعزيز أنشطتي الاجتماعية والخيرية.	2.69	1.054	متوسطة
.27	مكنني القرض من الاندماج في شرائح مجتمعية جديدة خاصة في مجال ريادة الأعمال.	2.65	1.028	متوسطة
.28	ساعدني القرض في دعم تعليم بعض أفراد أسرتي.	2.61	1.013	متوسطة
الدرجة الكلية		2.9142	0.79795	متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية كان متوسطاً حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.91) با نحراف معياري (0.79) على الدرجة الكلية، وهذا يدل على أن دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية كانت متوسطة لدى عينة الدراسة، ونلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدولين (4، 5) أن دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية كانت

متوسطة على المجالين إلا أن دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي كان أعلى من دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي وذلك بدلالة المتوسط الحسابي للتمكين الاقتصادي والذي بلغ (3.1646) بينما بلغ التمكين الاجتماعي (2.91) وهذه النتيجة تؤكد على أن دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربي كان أعلى من دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية.

ثالثاً: النتائج التي تتعلق بسؤال الدراسة الثالث والذي نصه:

ما درجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات درجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي ونتائج الجدول (6) تبين ذلك:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات درجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.29	تساهم القروض في التخفيف من النظرة السائدة تجاه المرأة بأنها عالة على الأسرة.	3.33	1.200	متوسطة
.30	بسبب القرض أصبحت قادرة على تغطية نفقاتي بنفسي.	3.26	1.127	متوسطة
.31	ساهم القرض في تحسين مستوى المعيشة لي ولأسرتي.	3.26	1.120	متوسطة
.32	ساهم القرض في تحسين صورة المرأة في المجتمع في أنها قادرة على الاعتماد على نفسها.	3.18	1.101	متوسطة
الدرجة الكلية		3.2588	1.02752	متوسطة

يضح من الجدول (6) أن درجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة كان متوسط حيث قد بلغ المتوسط الحسابي (3.25) بانحراف معياري (1.02) على الدرجة الكلية، وهذا يدل

على أن درجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة كانت متوسطة لدى عينة الدراسة، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على ال فقرات ما بين (3.18-3.33) وهذا يدل على أن فقرات هذا المجال كانت جميعها متوسطة .

رابعاً: النتائج التي تتعلق بسؤال الدراسة الرابع والذي نصه:

هل تختلف استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية بلختلاف المتغيرات الشخصية (الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمر)؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، تم اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات المستقلة على النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

أولاً: النتائج التي تتعلق بالفرضية الأولى والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

ولفحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية تم استخدام المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين(7،8) التاليين:

الجدول (7) المتوسطات الحسابية لدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

المجالات	متغير "الحالة الاجتماعية"	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التمكين الاقتصادي	عزباء	83	3.2018	0.89328
	متزوجة	218	3.1382	0.81601
	غير ذلك	40	3.2313	0.67451
	المجموع الكلي	341	3.1646	0.81910

الجدول (8) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التمكين الاقتصادي	المربعات بين الفئات	0.445	2	0.222	0.33	0.79
	المربعات الداخلية	227.669	338	0.674		
	المجموع الكلي	228.114	340			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتبين من الجدول (8) أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية (0.79) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، فتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

ثالثاً: النتائج التي تتعلق بالفرضية الثانية والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولفحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي تم استخدام المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين (9،10) التاليين:

الجدول (9) المتوسطات الحسابية لدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	المتغير "المؤهل العلمي"	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التمكين الاقتصادي	أساسي	101	3.1541	0.75304
	ثانوي	167	3.1052	0.84652
	جامعي	73	3.3151	0.83499
	المجموع الكلي	341	3.1646	0.81910

الجدول (10) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التمكين الاقتصادي	المربعات بين الفئات	2.254	2	1.127	1.66	0.18
	المربعات الداخلية	225.860	338	.668		
	المجموع الكلي	228.114	340			

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتبين من الجدول (10) أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية (0.18) وهذه القيمة أ كبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، فتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

رابعاً: النتائج التي تتعلق بالفرضية الثالثة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

ولفحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير العمر تم استخدام المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين (11،12) التاليين:

جدول (11) المتوسطات الحسابية لدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر

المجالات	المتغير "العمر"	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التمكين الاقتصادي	أقل من 25	40	3.3500	0.82889
	من25- أقل من 35	123	3.0722	0.83305
	من35- أقل من 45	109	3.1795	0.84326
	45 فأكثر	69	3.1984	0.74090
	المجموع الكلي	341	3.1646	0.81910

الجدول (12) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق لدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التمكين الاقتصادي	المربعات بين الفئات	2.529	3	0.843	1.259	0.288
	المربعات الداخلية	225.585	337	0.669		
	المجموع الكلي	228.114	340			

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتبين من الجدول (12) أن قيمة مستوى الدلالة (0.28) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، فتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

خامساً: النتائج التي تتعلق بسؤال الدراسة الخامس والذي نصه:

هل تختلف استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية بلختلاف المتغيرات الشخصية (الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمر)؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، تم اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات المستقلة على النحو الآتي:

أولاً: النتائج التي تتعلق بالفرضية الرابعة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

ولفحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية تم استخدام المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين(13،14) التاليين:

الجدول (13) المتوسطات الحسابية دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

المجالات	متغير "الحالة الاجتماعية"	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التمكين الاجتماعي	عزباء	83	2.9829	0.84662
	متزوجة	218	2.8536	0.79425
	غير ذلك	40	3.1021	0.68341
	المجموع الكلي	341	2.9142	0.79795

الجدول (14) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التمكين الاجتماعي	المربعات بين الفئات	2.605	2	1.302	2.05	0.129
	المربعات الداخلية	213.879	338	0.633		
	المجموع الكلي	216.484	340			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتبين من الجدول (14) أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية (0.12) وهذه القيمة أ كبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، فتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

ثالثا: النتائج التي تتعلق بالفرضية الخامسة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولفحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي تم استخدام المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين (15،16) التاليين:

الجدول (15) المتوسطات الحسابية دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	المتغير "المؤهل العلمي"	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التمكين الاجتماعي	أساسي	101	2.9332	0.74843
	ثانوي	167	2.8633	0.84233
	جامعي	73	3.0046	0.76033
	المجموع الكلي	341	2.9142	0.79795

الجدول (16) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التمكين الاجتماعي	المربعات بين الفئات	1.066	2	0.533	0.83	0.43
	المربعات الداخلية	215.418	338	0.637		
	المجموع الكلي	216.484	340			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتبين من الجدول (16) أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية (0.43) وهذه القيمة أ كبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، فتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

رابعاً: النتائج التي تتعلق بالفرضية السادسة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

ولفحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير العمر تم استخدام المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين (17،18) التاليين:

الجدول (17) المتوسطات الحسابية دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

المجالات	متغير "العمر"	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التمكين الاجتماعي	أقل من 25	40	3.1104	0.87876
	من25- أقل من 35	123	2.7947	0.78958
	من35- أقل من 45	109	2.9021	0.80403
	45 فأكثر	69	3.0326	0.72974
	المجموع الكلي	341	2.9142	0.79795

يتضح من خلال الجدول (17) أن هناك فروقاً في الأوساط الحسابية لفئات متغير العمر على الدرجة الكلية، حيث كانت أعلى الأوساط الحسابية لصالح فئة أقل من 25 سنة وأقلها لصالح 25 إلى أقل من 35 سنة وللتحقق إذا ما كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول(18) يوضح ذلك:

الجدول (18) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التمكين الاجتماعي	المربعات بين الفئات	4.279	3	1.426	2.65	0.08
	المربعات الداخلية	212.205	337	0.630		
	المجموع الكلي	216.484	340			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتبين من الجدول (18) أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية (0.08) وهذه القيمة أ كبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، فتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

ثالثاً: مناقشة النتائج والتوصيات

مقدمة

يحتوي هذا القسم على مناقشة للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال نتائج التحليل الاحصائي حيث أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المقترضات من دائرة التمويل الأصغر "الأونروا"، وكذلك التعرّف إلى دور بعض المتغيرات (الشخصية) في موضوع الدراسة.

وقد احتوت هذه الدراسة على عدد من الأسئلة والفرضيات، وفي هذا القسم سيناقش النتائج الخاصة بالأسئلة والفرضيات، إضافة إلى طرح بعض التوصيات في ضوء نتائج هذه الدراسة ومجموعه من المقترحات.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية ؟

تبين نتائج السؤال الأول أن دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية كان متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.16) على الدرجة الكلية، وهذا يدل على أن دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية كانت متوسطة من وجهات نظر المقترضات من دائرة التمويل الأصغر "الأونروا " أي أن القروض النسوية التي تقدمها دائرة التمويل الأصغر في الأونروا تعمل على التمكين الاقتصادي ولكن بدرجة متوسطة وهذا ظهر من خلال المقياس المعد لهذه الدراسة، حيث ظهر هناك فقرات كانت درجتها كبيرة وأخرى متوسطة وأخرى قليلة وكان المتوسط الحسابي الكلي الخاص بـدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية حسب دائرة الأونروا متوسطة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (bakshi,2003) بعنوان تقييم البرامج التي تستهدف تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والتي تنفذها الحكومة، التي كان من أبرز نتائجها أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه النساء للاستفادة من هذه البرامج والمشروعات تأتي في مقدمتها تعقد الاجراءات الإدارية للاستفادة من هذه البرامج وأوصت الدراسة بضرورة تدعيم وتعزيز حجم المساعدات المالية المقدمة للبرامج الموجهة للنساء، وتعمل الإجراءات الإدارية وإدماج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الحكومة القادمة.

كما اختلفت النتيجة مع دراسة خان وبيبي (khan & bibi,2011) دراسة بعنوان التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي حيث أظهرت نتائجها تحسناً في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة والمشاركة في الأنشطة

الاقتصادية والحد من عبء العمل. وأكدت أن الآثار الايجابية للمشروع ليست مستدامة.

واختلفت مع دراسة رحمان وسلطان (rahman & sultana, 2012) بعنوان تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية – دراسة حالة لمنظمة شري ماهيلا لجيت، في مقاطعة حيدر أباد، حيث أسهمت القروض إيجاباً في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من (350) من الأميات وشبه الأميات، إذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص. وأظهرت أن النساء الشابات وغير المتزوجات هن الأقل من رواد المؤسسة.

السؤال الثاني: ما دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية ؟

تبين نتائج السؤال الثاني أن دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية كان متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.91) على الدرجة الكلية، وهذا يدل على أن دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية كانت متوسطة من وجهات نظر المقترضات من دائرة التمويل الأصغر "الأونروا " وهذه النتيجة تشير إلى أن القروض الخاصة بدائرة الأونروا والتي تدعم بها النساء من أجل تحسين أوضاعهم في كافة مناحي الحياة كان دورها في التمكين الاجتماعي متوسط وهذا ظهر من خلال المقياس المعد لهذه الدراسة، حيث تبين أن جميع الفقرات التي تقيس هذا المجال كانت متوسطة ولذلك تبين أن دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية حسب دائرة الأونروا متوسطة .

ويفسر هذه النتيجة إلى أن المقترضات ليس من أولوياتهن تحسين وضعه ن الاجتماعي بقدر العيش حياة كريمة والحد من الفقر عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية من توفيرات نقدية للطوارئ، وتوفير أساسيات الحياة من غذاء ودواء وتحسين في مستوى السكن، أي الخروج من

مستويات الفقر إلى مستويات دخل أدنى أو مستويات دخل متوسط. حيث أن المقترضات آخر اهتمامهن أن يكون وضعهن الاجتماعي مميز حيث أنهن يسعين إلى العمل وتوفير الحاجات الأساسية من أجل تغطية المصروف الخاص بهن حيث تبين أن القروض التي تمنحها دائرة الأونروا من أجل فتح مشروع صغير وتوفير قوتها اليومي لا من أجل توفير مسكن خاص بها وبعائلاتها إلا أن هناك مجموعة من المقترضات عملت على تحسين المشروع الخاص بها وتم توفير مسكن لها بواسطة القرض المقدم من الأونروا.

وهذه النتيجة اختلفت مع دراسة رحمان وسلطان (rahman & sultana, 2012) بعنوان تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية – دراسة حالة لمنظمة شري ماهيلا لجيت، في مقاطعة حيدر أباد حيث كان لإسهام القروض بهذه الدراسة أثراً إيجابياً لدى المقترضات. واختلفت مع دراسة جرادات (2018)، التي هدفت التعرف على دور مؤسسة الإقراض أكاد في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً في الضفة الغربية خلال الفترة 2016-2013 من وجهة نظر المقترضين حيث أظهرت نتائج الدراسة أن القروض المقدمة من مؤسسة الإقراض أكاد أحدثت تأثيراً بنسبة مرتفعة في حياة المقترضين من حيث توفير السيولة النقدية، ورفع القدرة الشرائية لأساسيات الحياة، وزيادة رأس المال للمشروع، وذلك بعد تنفيذهم للمشاريع وسداد القروض المترتبة عليهم، وكان للقرض تأثيراً بنسبة متوسطة في مجالات زيادة الدخل الشهري، وزيادة كمية الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للمشروع، وتشغيل عمال جدد، وتحسين القدرة على سداد القرض، وأحدث القرض أثرا بنسبة منخفضة في زيادة القدرة على الوصول لأسواق جديدة وتوفير النقد للاستثمار في مصادر دخل أخرى، أما الجانب الاجتماعي فأشارت نتائج الدراسة أن القروض أحدثت تأثيراً بنسبة مرتفعة من حيث تغطية النفقات التعليمية للمرحلة الأساسية لأفراد الأسرة، وتغطية النفقات الصحية والعلاج، والوفاء بالتزاماتهم الشهرية من فواتير كهرباء وماء، و

توفير أطعمة ومأكولات لم يكونوا قادرين على توفيرها من قبل . وكان للقرض تأثيراً بنسبة متوسطة من حيث قدرتهم على شراء أجهزة كهربائية وأثاث والمشاركة في المناسبات الاجتماعية والخروج بنزهات أو رحلات ترفيهية، ومن وجهة نظر المبحوثات كانت نسبة التأثير منخفضة من حيث إجراء إضافة على السكن أو عمل صيانة، أو الانتقال بالأسرة إلى مكان سكن أفضل.

السؤال الثالث: ما درجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة؟

تبين نتائج السؤال الثالث أن درجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة كان متوسط حيث قد بلغ المتوسط الحسابي (3.25) على الدرجة الكلية، وهذا يدل على أن دور القروض النسوية في تحسين نظرة المجتمع للمرأة في شمال الضفة الغربية كانت متوسطة من وجهات نظر المقترضات من دائرة التمويل الأصغر "الأونروا " وهذه النتيجة تشير إلى أن القروض لا تساهم بصورة كبيرة في تحسين نظرة المجتمع للمرأة، حيث تبين أن جميع الفقرات الخاصة بالمجال الخاص بدرجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة كانت متوسطة حيث أن هناك العديد من المقترضات ساهم في تحسين نظرة المجتمع لديهم وأخريات لم يساهم ولهذا تبين أن درجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة متوسطة.

ويتم تفسير هذه النتيجة إلى أن المقترضات اللواتي بذلن جهد من أجل فتح مشروع وزيادة الربح لديهن، وهذا عمل على تحسين صورتها في المجتمع كونها قادرةً على الاعتماد على نفسها والعمل والإنتاج، وعمل أيضاً على أن هؤلاء المقترضات أصبحن قادرات على تغطية النفقات الخاصة بهن وبالتالي النهوض بها وبأسرتها إلى مستويات معيشية عليا ، كما ساعد أيضاً المقترضات كونهن من العاملات على النظرة الإيجابية لهن ، و بأنهن لا يعتبرن عالة على المجتمع كما وعمل على تحسين المستوى المعيشي لديهن ، وبالتالي ساهم القرض في تحسين

نظرة المجتمع لهن، أما بالنسبة للمقترضات اللواتي لم يفتحن مشروع أو اتجه مشروعهن للخسارة فقد كانت نظرة المجتمع لهن دونية فبالتالي كانت النتيجة النهائية لمساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة متوسطة.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفرضية الأولى والمرتبطة بالسؤال الرابع:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والمرتبطة بالسؤال الرابع لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

ويتم تفسير هذه النتيجة عدم وجود فروق بين مستويات الحالة الاجتماعية (عزباء، متزوجة، غير ذلك) في دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية إلى أن القروض تقدم بصورة متساوية لكافة المقترضات و أن طبيعة الأوضاع الاقتصادية في محافظات شمال الضفة الغربية متقاربة كونها تعد منطقة واحد ة وأن المقترضات سواء كن متزوجات أو غير متزوجات يتم استثمار القرض بنفس الطريقة ، لذلك ظهر أنه لا يوجد فروق ذات دلالة

إحصائية حسب وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية حسب متغير الحالة الاجتماعية.

وبحكم خبرة الباحثة ومن خلال عملها في الميدان لأكثر من 20 سنة ترى أن هذه النتيجة تختلف مع الواقع، حيث تهدف المتزوجة من خلال القرض الى زيادة دخل أسرتها، ألا أن المسؤوليات الملقاة على عاتقها من واجبات منزلية وتربية أبناء تحد من حركتها واندماجها في شرائح مجتمعية ربما يكون لها دور كبير في زيادة أرباحها أو نجاح مشروعها. وهو ما يكون بعكس النساء العازبات اللواتي يحملن مسؤوليات أقل، فتلاحظ الباحثة أن لديهن قدرة أكبر على الحركة والتنقل وزيادة خبراتهن، بالاضافة الى الدراسة وتطوير الذات، وتعزو الباحثة هذه النتيجة بعدم وجود فروق للعديد من الأسباب التي ربما يكون منها عدم ادراك المبحوثات لطبيعة الأسئلة أو تعبئتها بشكل سريع، أو لأي أسباب أخرى أدت إلى اختلاف النتيجة الحالية مع الواقع الذي تراه الباحثة على المقترضات.

الفرضية الثانية والمرتبطة بالسؤال الرابع:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والمرتبطة بالسؤال الرابع لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وتعزى هذه النتيجة ذلك إلى أن عينة الدراسة من المقترضات على اختلاف مؤهلاته ن العلمية لديهن استجابات متقاربة فيما يختص بدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي حيث أن التمكين الاقتصادي لكافة المقترضات كان متقارب واستجاباته ن كانت متشابهة إلى حد ما حيث أنهن يعشن نفس الظروف أو ظروف اقتصاديةٍ متقاربة قبل القرض وبعد القرض وبغض النظر عن المؤهل العلمي لكل منه ن، ولهذا السبب ف إن المؤهل العلمي لا يؤثر على التمكين الاقتصادي لديهن وأن، أي أن المقترضة التي تحمل مؤهل علمي أساسي لها نفس نظرة المقترضة التي تحمل مؤهل علمي ثانوي وجامعي والعكس صحيح فيما يختص ب دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الدراغمة (2014) التي تهدف إلى التعرف على فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن حيث أشارت نتائجها إلى أن هناك درجة مرتفعة لفاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً أتت بمتوسط (4.01) وانحراف معياري (0.46). ولا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة نحو فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً تعزى لمتغيرات عمل المرأة والعمر والمستوى التعليمي وعدد الورشات التدريبية، بينما وجدت فروق ذات دلالة احصائية في مجال التخطيط الاقتصادي وفق متغيري العمر وعدد الورشات التدريبية.

وبالرغم من عدم وجود فروق ذات دلالية احصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، وبحكم خبرة الباحثة ومن خلال عملها في الميدان

ترى أن هذه النتيجة تختلف مع الواقع، فقد بينت الدراسة أن أغلبية العينة حصلت على الحد الأدنى من التعليم فلا يوجد بين المقترضات من لا تقرأ ولا تكتب الا أن من حصلت على تعليم ابتدائي تختلف طبيعة ادارتها واستغلالها للقرض بالمقارنة مع الخريجة الجامعية التي حصلت على مؤهل جامعي، كون لديها فكرة لتسويق منتوجاتها باستخدام مواقع التواصل الاجتماعية، بالاضافة الى قدرتها على دراسة المشروع قبل البدء به من الناحية المالية، بالاضافة لامتلاكها مهارة أكبر في الاستثمار من خلال عمل دراسة جدوى، وتعزو الباحثة هذه النتيجة بعدم وجود فروق للعديد من الأسباب التي ربما يكون منها عدم ادراك المبحوثات لطبيعة الأسئلة أو تعبئتها بشكل سريع، أو لأي أسباب أخرى أدت إلى اختلاف النتيجة الحالية مع الواقع الذي تراه الباحثة على المقترضات.

الفرضية الثالثة والمرتبطة بالسؤال الرابع

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

وأوضحت نتائج الفرضية الثالثة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

وقد يعود السبب إلى أن عينة الدراسة من المقترضات وعلى اختلاف أعمارهن، يتعاملن بنفس الطريقة أو بطريقة متشابهة في القروض و أن لديهن وضع اقتصادي متشابه و أن القوانين والأنظمة المطبقة عليهن موحدة وأن نظام الاستثمار وفتح مشاريع صغيرة في محافظات شمال

الضفة الغربية متشابه وبغض النظر عن عمر المستثمرة، حيث كانت جميع استجابات المقترضات متشابهة فيما يختص بدور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية حسب العمر ولهذا السبب تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الدراغمة (2014) التي تهدف إلى التعرف على فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك درجة مرتفعة لفاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً أتت بمتوسط (4.01) وانحراف معياري (0.46). ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة نحو فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً تعزى لمتغيرات عمل المرأة والعمر والمستوى التعليمي وعدد الورشات التدريبية، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في مجال التخطيط الاقتصادي وفق متغيري العمر وعدد الورشات التدريبية.

وبحكم خبرة الباحثة العملية ترى وجود فروقات فيما يتعلق بمتغير العمر وذلك بما يؤثر على طبيعة النشاط والخبرة في المشروع فبعض المشاريع تصلح لطبيعة العمر الأصغر كالمشاريع الفنية وتنسيق الزهور، فهي عادة ترتبط بالعمر الأصغر لدقتها وحاجتها الى حداثة الذوق، فبذلك تحقق صاحبات هذه المشاريع دخلا أكبر اذا ما تم استغلال أفكارهن عن غيرهن من النساء الأكبر سناً اللواتي يعتمدن على المشاريع التقليدية مثل التطريز والأكلات الشعبية، وتعزو الباحثة هذه النتيجة بعدم وجود فروق للعديد من الأسباب التي ربما يكون منها عدم ادراك المبحوثات

لطبيعة الأسئلة أو تعبئتها بشكل سريع، أو لأي أسباب أخرى أدت إلى اختلاف النتيجة الحالية مع الواقع الذي تراه الباحثة على المقترضات.

الفرضية الرابعة والمرتبطة بالسؤال الخامس:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والمرتبطة بالسؤال الخامس لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ويتم تفسير هذه النتيجة إلى أن الوضع الاجتماعي للمقترضات متشابه في محافظات شمال الضفة الغربية وكون الظروف والبيئة الاجتماعية التي تعيشها المقترضات متشابهة وقريبة من بعضها البعض تبين أن طبيعة الحالة الاجتماعية لا تؤثر على وجهات نظر المقترضات حول دور القروض في التمكين الاجتماعي و أن دائرة الأونروا تمنح القروض بناء على معطيات معينة ليس للحالة الاجتماعية كما و أن عينة الدراسة من المقترضات يعشن في مجتمع واحد ولهذا يكون الوضع موحد لديهن من ناحية التمكين الاجتماعي ، وبالتالي ظهر أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية حسب متغير الحالة الاجتماعية.

وقد لاحظت الباحثة من خلال خبرتها بالمقترضات ومن خلال عملها في الميدان لأكثر من 20 عاماً أن الواقع يختلف مع ما ظهر لنا في النتيجة المتعلقة بمتغير بالحالة الاجتماعية في

التمكين الاجتماعي، فالمتزوجة مخاوفها من الفشل تكون أكبر، فخروجها من البيت ان لم يكن لنتيجة مضمونه تتعرض من انتقاد المحيطين بها، فهي تخضع للعديد من العادات والتقاليد البالية التي تمنعها من الانخراط بالمؤسسات الخيرية والمجتمعية على اعتبار أن لديها مسؤوليات أكثر أهمية من ذلك، وهو بدورة يقلل فرصها نحو معرفة المزيد حول ما يدور في المشاريع الصغيرة الأخرى لزيادة خبراتها، ويكون ذلك بعكس النساء الغير متزوجات اللواتي يخضعن لتدخل خارجي أقل فسهولة حركتها وتنقلها وتفرغها للمشاركة في العديد اللقاءات والتعرف على المشاريع الأخرى وزيادة عدد المعارف يوفر لها قدر أكبر من الانخراط المجتمعي الذي بدورة يؤثر بنسبة كبيرة على التمكين الاجتماعي لها، وتعزو الباحثة هذه النتيجة بعدم وجود فروق للعديد من الأسباب التي ربما يكون منها عدم ادراك المبحوثات لطبيعة الأسئلة أو تعبئتها بشكل سريع، أو لأي أسباب أخرى أدت إلى اختلاف النتيجة الحالية مع الواقع الذي تراه الباحثة على المقترضات.

الفرضية الخامسة والمرتبطة بالسؤال الخامس:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وأوضحت نتائج الفرضية الخامسة والمرتبطة بالسؤال الخامس أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

ويتم تفسير هذه النتيجة إلى أن عينة الدراسة من اللواتي حصلن على قرض من مؤسسة الإقراض الصغير الأونروا لديهن ظروف متشابهة ، حيث كانت مستويات نجاح مشاريعهن

وظهورهن للمجتمع متقاربة ، وذلك بغض النظر عن المؤهل العلمي لديهن ، حيث أن المؤهل العلمي سواء كان أساسي أم ثانوي أم جامعي لا يؤثر في زيادة أو نقصان التمكين الاجتماعي للمقترضات، كما و أن طبيعة المجتمع والتحديات التي تواجه المقترضات في عيشهن في ذلك المجتمع وتوفير احتياجاتهن متشابهة ومتقاربة بنسبة كبيرة ولذلك تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عبدالعزيز (2018) التي جاءت بعنوان تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة.

الا أن الباحثة من خلال خبرتها وعملها في الميدان مع المقترضات بمشاريعهم ترى للمؤهل العلمي دور كبير في زيادة التمكين الاجتماعي للمقترضات، حيث تقدم الجامعيات على تدعيم خبراتهن النظرية من خلال الالتحاق بالمزيد من الدورات التي تمكنهن من زيادة خبراتهن العملية والالتقاء بأناس آخرون والاستفادة من خبراتهن السابقة لشراء المواد الخام واستخدام الطرق التسويقية الأفضل، كما يساهم المؤهل العلمي في تطبيق الأفكار الريادية العلمية على أرض الواقع للمقترضة ويكون عامل نجاح أكبر ونسبة مخاطرة أقل، كما يكون للمقترضة قدرة على تعزيز دورها داخل المجتمع ببناء شبكة علاقات جديدة.

الفرضية السادسة والمرتبطة بالسؤال الخامس

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

أوضحت نتائج الفرضية السادسة والمرتبطة بالسؤال الخامس أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن المقترضات من دائرة التمويل الأصغر الأونروا وبغض النظر عن أعمارهن، عمل القرض على تمكينه ن الاجتماعي بدرجة متقاربة لأن طبيعة الأعمال والمشاريع التي قامت بها المقترضات متقاربة، وكون المشاريع النسوية منحصرة في أعمال محدودة وبغض النظر عن عمر المقترضة أو المستثمرة فـإن نتيجة الدراسة تشير إلى عدم وجود فروق في مستويات الأعمار للحكم على درجة التمكين الاقتصادي من خلال القروض النسوية المقدمة لهم ولأن المقترضات أيضاً لديهن ظروف متشابهة ويعشن في مجتمع واحد تحكمه نفس الظروف ظهر أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

ترى الباحثة من خلال خبرتها بالعمل مع المقترضات وجود فروق في مدى الاستفادة من القرض في التمكين الاجتماعي تعود لعمر المقترضة، حيث تعمل النساء ذات العمر الأكبر بمشاريع تحتاج للخبرة التي تنتج عن الفتره الزمنية مثل التطريز والمأكولات الشعبية التي تحتاج لنساء

أكبر سنا لنجاحها واتقانها، أيضا كلما كانت المقترضة أكبر سنا والتي تعمل في مثل هذه المشروعات كلما كانت خبرتها أكبر وثقتها في ما تقوم بعملة أكبر من قبل المجتمع، كما يساعدها ذلك في تحمل المسؤولية لضمان النجاح، وبالتالي ضمان تحقيق الربح لانتقالها من فئة المعالين الى فئة المعيلين، وبالتالي التمكن من حياة كريمة بوسط مجتمعها.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن:

- دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية كان متوسط حيث قد بلغ المتوسط الحسابي (3.16) وهذا يشير إلى أن القروض المقدمة من دائرة الإقراض الصغير الأونروا تلعب دوراً متوسطاً في التمكين الاقتصادي.
- دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية كان متوسط حيث قد بلغ المتوسط الحسابي (2.91) وهذا يشير إلى أن القروض المقدمة من دائرة الإقراض الصغير الأونروا تلعب دوراً متوسطاً في التمكين الاجتماعي.
- درجة مساهمة القرض في تحسين نظرة المجتمع للمرأة كان متوسط حيث قد بلغ المتوسط الحسابي (3.25) وهذا يشير إلى أن القروض المقدمة من دائرة الإقراض الصغير الأونروا تلعب دوراً متوسطاً في تحسين نظرة المجتمع للمرأة.

أعلى متوسطات حسابية

- ساهم القرض في زيادة ثقة المقترضات بأنفسهن، وزرع في نفوسهن أنهن قادرات على تحمل المخاطر والنجاح.
- عمل القرض على اكتساب المقترضات معرفة جديدة حول التعاملات المالية التي لم يكن يعرفنها من قبل.
- تعتبر القروض النسوية من الفرص الجيدة من أجل تمكين المرأة في العيش حياة كريمة.
- ساعد القرض على زيادة معرفة المقترضات بمجال الاستثمار في المشاريع.

- ساهم القرض على تعزيز دور المقترضات في العمل داخل المجتمع.

أدنى متوسطات حسابية

- ساعد القرض النساء المقترضات في شراء وسيلة نقل خاصة بهم.
- عوائد القرض عملت على تمكين النساء المقترضات من توفير مسكن مناسب لهن ولأسرهن.
- ساعد القرض النساء المقترضات على تلقي رعاية طبية ذات مستوى عالي.
- مكن القرض النساء المقترضات من توفير تأمين صحي أفضل لأفراد أسرهن.
- مكن القرض النساء المقترضات من توفير الرفاهية لعائلاتهن بصورة كبيرة.

نتائج فرضيات الدراسة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي في شمال الضفة الغربية تبعاً لمتغيرات (الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمر).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر المبحوثات حول دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي في شمال الضفة الغربية تبعاً لمتغيرات (الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمر).

التوصيات

وفق نتائج الدراسة، تم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات كانت على النحو الاتي:

- توفير دورات تأهيلية للمقترضات.
- توفير تدريبات خاصة بكيفية تسويق المنتجات الخاصة بالمشاريع.
- توعية المقترضات لعمل قائمة الدخل لمشاريعهم وتوفير التدريب اللازم لذلك.
- دفع صانعي القرار نحو اتخاذ الإجراءات تسهل حصول النساء على قروض للمشاريع الصغيرة.
- رفع قيمة القروض المقدمة للنساء من قبل دائرة الأونروا.
- تزويد المقترضات بإرشادات عامة من دائرة الأونروا من أجل زيادة تمكينهن الاجتماعي والاقتصادي.
- ضرورة التحاق النساء المقترضات بدورات تأهيلية من أجل زيادة التمكين الاجتماعي والاقتصادي لهن.
- دعم للنساء المقترضات مادياً من قبل الحكومة من أجل نجاح مشاريعهن.
- متابعه النساء المقترضات وتوفير النصائح بشأن المشاريع المراد العمل بها
- ضرورة دراسة حاجات السوق من قبل دائرة الأونروا قبل منح القرض للنساء والعمل على تقديم نصائح تتعلق بطبيعة نشاط المشاريع الواجب العمل بها.
- عمل دراسات تتعلق بدور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ودراسة حاجات المرأة بشكل عام.

- ضرورة إجراء دراسات تتعلق بدور القروض النسوية من البنوك في التمكين الاجتماعي والاقتصادي ومقارنتها بالدراسة الحالية.
- إجراء دراسة مقارنه بين وضع النساء المقترضات وغير المقترضات من ناحية التمكين الاقتصادي والاجتماعي.
- وضع آليات وشروط من قبل دائرة الأونروا من أجل منح القروض للنساء تضمن توفير التمكين الاجتماعي والاقتصادي بصورة كبيرة.
- ضرورة فرض دائرة الأونروا على النساء إجراء دراسة جدوى اقتصادية حقيقية قبيل تقديم الحصول على قرض.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

(معجم المعاني الجامع،1106).

أبو منديل، غسان (2014). **واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة**، مركز شؤون المرأة.

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (2018). **وضع النساء والفتيات في دولة فلسطين** ، الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية "سيداو" في دولة فلسطين تحت الاحتلال: جنيف.

الأحمد، براء ناصر (2012). **تمكين المرأة" اقتصادياً واجتماعياً وسياسيا** "، ورقة عمل، الجامعة الإسلامية: غزة.

أحمد، مروة وبرهم، نسيم (2006). **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة** ، الطبعة الأولى، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.

أيوب، رائدة (2010). **الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة سانت كلمنس.

أيوب، هالة (2007). **التمكين الاقتصادي للمرأة العربية واقع وطموح**، ورقة معدة لمنظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة العمل.

بدران، منى فريد (2017). **الاجتماع الثلاثي العربي حول مستقبل العمل** ، منظمة العمل الدولية.

بن نجمه، ادريس (2016). **دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، 2009-2011**" (رسالة ماجستير غير منشورة) قاصدي مرباح، ورقلة: الجزائر.

البوابة العربية للتمويل الأصغر (2012): **أثر التمويل الأصغر على حياة الفقراء.**

جرادات، عامر جمال أحمد (2018). **دور مؤسسات الاقراض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي دراسة حاله المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد"**، (رسالة ماجستير غير منشوره)، جامعة القدس.

الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" (2010). **دراسة بحثية: التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية فلسطين**، دراسة شركة ريادة للاستشارات.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014). **واقع المنشآت العاملة في فلسطين** (من واقع بيانات تعداد المنشآت 2012 .

حجازي، أحمد مجدي (2003). **التغيير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث: دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية، الأسرة المصرية وتحديات العولمة** .

مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب. جامعة القاهرة: القاهرة.

الحوامدة، نجلاء مخلد (2009). **المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة** ، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية: الأردن.

خليل، أمل جابر حسن (2009). **تقويم أداء الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة حلوان.

دائرة شؤون المفاوضات (2018). **تنفيذ القرار 194 ودعم الأونروا مسؤولية دولية** ، نشرة سنوية.

دحلان، مي خالد ادريس (2014). **دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية: غزة.

الدراغمه، تمام جميل عمر (2014). **فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن** (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية.

درويش، رمضان محمد (2004). **واقع المرأة المصرية ودورها التشاركي في عملية التنمية** ، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموغرافي: القاهرة.

راشد ،محمد جمال الدين وأحمد، عفت عبد الحميد وأحمد، مصطفى حمدي وعلي، سها ابراهيم محمد (2017). **التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط،** قسم بحوث المجتمع الريفي– معهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية– مركز البحوث الزراعية ، جامعة أسيوط.

زنديق، خلود رائد يوسف (2017). **دور المشروعات الصغيرة والم توسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم،** (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية.

سالم، أمل (2013). **محددات تمكين المرأة الريفية بمحافظة الفيوم** (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الفيوم، مصر.

سعيد، نادر وعبد المجيد ،أيمن (2001). **مؤشرات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.** برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

سليمان، جابر (2018). **الأوضاع السياسية للاجئين في ظل غياب خدمات الأونروا،** المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج لجنة الأونروا ، طاولة مستديرة" مستقبل الأونروا .. إلى أين.

الشبكة الفلسطينية للاقراض (2003)، **ادارة مشاكل القروض،** النشرة الرابعة.

الشبكه الفلسطينيه للاقراض الصغير والمتاهي الصغر(شراكه)2020.

شبير، أمين شلاش والمفتي، أمجد محمد (2017). **دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفلسطينية (دراسة مطبقة على برامج التمكين في جمعية عايشه لحماية المرأة والطفل)** ، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، 9(2)،77-107

الصياد، نفين ابراهيم أحمد (2013). **دور المنظمات النسوية المقدسية في التمكين الاقتصادي للنساء المنتسبات إليها والمنتفعات منها في الفترة الواقعة ما بين 2000- 2012 وآفاق التطوير**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس.

الطراونه، نادين راجي (2013). **التنمية البشرية" من منظرو نسوي** ، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

العاجز، سمير (2010)، مساهمة برامج التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة، ***مجلة الجامعة الاسلامية***، (10) 5، 33-57.

العاجز، سناء فاروق (2008). **مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين** (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية: غزة.

عبد العال، منى طلعت (2016). **فاعلية مؤسسات التمويل الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم من وجهة نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية.

عبد الغني، أحمد عبد الحميد سليم وباحشوان، فتحية محمد (2014). دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية دراسة مطبقة على العاملين بالجمعيات الأهلية (النسوية) بمحافظة حضر موت، ***مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية*** ، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، 6(1)،122-156

عبد الكريم، نصر وعابد، محمد أبو زيتون (2013). **الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين** ، ورقة بحثية، سلطة النقد الفلسطينية.

العزاوي، نادية كاظم عنون (2012). **تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد،** (أطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة القاهرة، القاهرة: مصر.

فحجان، وفاء محمود (2006). **مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل الرسمي بين التهميش والتمكين،** (رسالة ماجستير غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

قندح، أشرف (2016). **تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر على المرأة،** منظمة العمل الدولية.

القواسمي، ربى و ياسمين، ورود الحيح (2018). **دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعيقات التمكين في مدينة الخليل،** جامعة بولتكنيك فلسطين.

كازوز، فاطمة عمر (2016). **معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا دراسة حالة ،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

كاظم، ثائر رحيم (2016). معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، ***مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية***،24(2)،159-188.

الكتبي، ابتسام ومنصور، رشا والمعايطة، رويدا وكيوان، فاديا وآل خليفة، مريم بنت حسن والسيد، مصطفى كامل وعبد الفتاح، معتز بالله (2010). **النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي،** الطبعة الثانية، مصر: منظمة المرأة العربية.

المجلس القومي للمرأة (2005). **تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (1981- 2004)** الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

منظمة العمل الدولية (2011). الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر، جوهانسبرغ: جنوب إفريقيا.

نجم، منور (2013). دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية – دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، ***مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية***،11(3)،236-278.

البطش، محمد وأبو زينة، فريد (2012). **مناهج البحث العلمي (تصميم البحث والتحليل الاحصائي)**. ط2، دار المسيره للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

المراجع الاجنبية

Rahman, S.& Sultana, N. (2012). Empowerment of Women for Social Development (A case study of Shri Mahila Griha Udyog. Researchers World: ***Journal of Arts, Science & Commerce***, 3(1), 50-59.

J, Brandsma. D, Burjorjee.(2004): Microfinance In the Arab States Building inclusive financial sectors, United Nations Capital Development Fund, New York, America.

Khan, A. & Bibi, Z. (2011). Women's Socio-Economic Empowerment Through Participatory Approach, ***Pakistan Economic and Social Review***,49(1),133-148

Bakshi, J. D, (2003) **Impact evaluation of woman and girl beneficiaryoriented Programmers and Schemes on their Socio –economic Status in Himachal Pradesh** , Sirmour 4st, himachal Pradesh.

Sba office of Advocay (2011), **small business lending in the united states 2009-2010".**

Un Women (2012**). Progress of The World Women**. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. New York.

Karoline ,K (2017).**Are Women More Risk Averse?" Economic Inquiry 620.**

Lewis, Patricia (2016)The Quest for Invisibility: Female Entrepreneurs and Masculine Norm of Entrepreneurship" **Gender, Work, and Organization**,13 (5): 453–69.

Golla,E &Ruy,F and tnco,H (2011)Understanding and measuring women's economic empowerment, frameworks and definitions, ***journal Economy and development***,9(12),230-257.

Duflo,B and Esther,G(2012)Empowerment of women and economic development, ***journal Economy and development***,9(12),230-257.

الملاحق

ملحق (1)

قائمة أسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الجامعة
1.	د. رابح مرار	جامعة النجاح الوطنية
2.	د. سماح الصالح	جامعة النجاح الوطنية
3.	د. أحمد شويكه	جامعة فلسطين التقنية
4.	د. أغادير عبد الهادي بركات	جامعة فلسطين التقنية
5.	د. نظمية حجازي	جامعة القدس المفتوحة
6.	د. محمود حجازي	جامعة القدس المفتوحة

ملحق (2) الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج دراسات المرأة

الزبائن الكرام.....

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة عنوانها:"**دور القروض النسوي ة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في شمال الضفة الغربية – دراسة حالة: دائرة التم ويل الصغير** " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة من جامعة النجاح الوطنية. ولهذا السبب تم إعداد هذه الاستبانة التي بين أيديكم، يرجى الإجابة عن فقراتها بدقة وأمانة، إذ ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرة لكم حسن التعاون

الباحثة

شذا ابراهيم اكبارية

القسم الأول: المعلومات الشخصية

يرجى وضع إشارة X في المربع الذي ينطبق عليك

1.الحالة الاجتماعية: عزباء ( )متزوجة( ) غير ذلك( )

2.المؤهل العلمي: أساسي( ) ثانوي( ) جامعي( )

3.العمر: أقل من25( ) من25- أقل من 35( ) من 35- أقل من 45( ) 45 فأكثر( )

4.سبب التقدم بطلب من أجل الحصول على قرض: .....

القسم الثاني: مجالات الاستبانة وفقراتها

أرجو من حضرتكن قراءة الفقرات التالية، والإجابة عنها بوضع إشارة ☐ في المكان المخصص لها والتي تتفق مع رأيك.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
المجال الأول: دور القروض النسوية في التمكين الاقتصادي						
1.	ساعد القرض على تحسين مستوى دخل أسرتي					
2.	تعتبر القروض النسوية من الفرص الجيدة من أجل تمكين المرأة من عيش حياة كريمة					
3.	أكسبني القرض معرفة جديدة حول التعاملات المالية التي لم أكن أعرفها من قبل.					
4.	ساعدني القرض على زيادة معرفتي ومهاراتي بمجال الاستثمارات في المشاريع.					
5.	تساهم القروض في تخفيف التمييز على أساس النوع الاجتماعي ضد المرأة .					
6.	عمل القرض على بناء مشروع قادر على تحقيق أرباح شهرية.					
7.	ساهم القرض في قدرتي على تطبيق أفكاري الريادية على أرض الواقع .					
8.	ساهم القرض في زيادة ثقتي بنفسي وأنني قادرة على تحمل المخاطرة والنجاح .					
9.	امتلاكي لمشروع خاص بي ساعد في تغير النظرة السائدة للأدوار النمطية بين الذكور والإناث.					
10.	أصنف نفسي في طبقة اجتماعية أفضل من التي كنت أعيشها قبل الحصول على القرض .					
11.	مكنني القرض من توفير عناء البحث عن فرصة عمل والقيام في مشروعي الخاص.					
12.	ساعدني القرض في شراء وسيلة نقل خاصة بي.					
13.	إن عملي في مشروعي الخاص وفر قدر من					

	المرونة في التعامل مع واجباتي المنزلية .					
14.	ساهم القرض في تخفيف الضغوط النفسية المرتبطة بتوفير مستلزمات الأسرة والمصاريف المرتبطة بالحياة اليومية .					
15.	ساعد القرض في تغيير الطبقة الاقتصادية التي أعيش بها.					
16.	ساهم القرض في قدرتي على شراء السلع الكمالية مثل الإكسسوارات والأجهزة الذكية...الخ.					
المجال الثاني: دور القروض النسوية في التمكين الاجتماعي						
17.	ساعدني القرض في دعم تعليم بعض أفراد أسرتي					
18.	بعد القرض بدأت أكتشف أهمية العمل الخاص في مجتمعنا الحالي.					
19.	ساعدتني عوائد القرض من العيش برفاهية ومستوى أعلى في المجتمع الذي أعيش فيه.					
20.	مكنني القرض من توفير الرفاهية لعائلتي بصورة كبيرة.					
21.	ساعدتني عوائد القرض على تلقي رعاية طبية ذات مستوى عالي.					
22.	مكنني القرض من توفير رعاية وتأمين صحي أفضل لأفراد أسرتي.					
23.	مكنتني عوائد القرض من توفير مسكن مناسب لي ولأسرتي.					
24.	يوفر القرض فرصة لي لتعزيز أنشطتي الاجتماعية والخيرية .					
25.	مكنتني القرض من بناء شبكة علاقات جديدة لي في المجتمع.					
26.	مكنني القرض من الاندماج في شرائح مجتمعية جديدة خاصة في مجال ريادة الأعمال.					
27.	تساهم القروض في تعزيز دور المرأة في العمل					

	داخل المجتمع .					
28.	ساعدني القرض في أن أكون شخصية فعالة في المجتمع تساهم في مساعدة نساء أخريات في توفير مشاريعهم الخاصة بهم .					
المجال الثالث: نظرة المجتمع للمرأة						
29.	ساهم القرض في تحسين مستوى المعيشة لي ولأسرتي.					
30.	بسبب القرض أصبحت قادرة على تغطية نفقاتي بنفسي.					
31.	ساهم القرض في تحسين صورة المرأة في المجتمع في أنها قادرة على الاعتماد على نفسها.					
32.	تساهم القروض في التخفيف من النظرة السائدة تجاه المرأة بأنها عالة على الأسرة.					

"**شاكرة لكم حسن تعاونكم**"

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

Role of Women Loans in Economic and Soial Empowerment in the North of West Bank: Case study - Microfinance Department - UNRWA

By

Shatha Ikbareih

Supervisor

Dr. Samah Saleh

Dr. Shaker Khalil

This Thesis is Submitted in Partial Fulfiment of the Requirements for the Degree of Master of Women's Studies, Faculty of Graduate Studies, An- Najah National University, Nablus, Palestine.

2020

Role of Women Loans in Economic and Soial Empowerment in the North of West Bank: Case study - Microfinance Department - UNRWA

By

Shatha Ikbareih

Supervisor

Dr. Samah Saleh

Dr. Shaker Khalil

Summary

The study aimed to identify the role of female loans in economic and social empowerment in the northern West Bank - a case study: the Department of Microfinance, and also aimed at identifying the differences in some variables, namely: (social status, educational qualification, age) for each of the role of women's loans in economic empowerment And social. The descriptive approach was used in one of the analytical forms, and in order to achieve this, the researcher developed a questionnaire consisting of three areas: (the role of women's loans in economic empowerment, the role of women's loans in social empowerment, society's view of women), and the field of "the role of women's loans" included In economic empowerment "on (16) paragraphs, while the focus of" the role of feminist loans in social empowerment "is on (11) paragraphs, and the field of" society's view of women ", which includes (4) paragraphs, so it has become, in its final form, (32) paragraphs. Where its reliability and reliability were measured, and then it was distributed to a sample of 350 borrowers who were chosen. Random way. After collecting the data, it was encoded, entered into the computer and statistically processed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program

The results of the study indicated the following:

•The role of feminist loans in economic empowerment in the northern West Bank was average, as the arithmetic average reached (3.16). This indicates that loans provided by the UNRWA Microfinance Department play an average role in economic empowerment.

•The role of women's loans in social empowerment in the northern West Bank was average, as the arithmetic average reached (2.91). This indicates that loans provided by the UNRWA Microfinance Department play an average role in social empowerment.

•The degree of the loan contribution to improving the society's view of women was average, as the arithmetic average reached (3.25). This indicates that the loans provided by the UNRWA Microfinance Department play an average role in improving the society's view of women.

In light of the results of the study, the researcher recommended a number of recommendations, the most important of which were:

- Prompting decision makers to take measures that facilitate women's access to microcredit.

- The need to work to increase the value of loans provided to women by the UNRWA Department.

- Work to provide general guidelines for borrowers from the UNRWA Department to increase their social and economic empowerment

- The need for women to borrow to take training courses in order to increase their social and economic empowerment

D